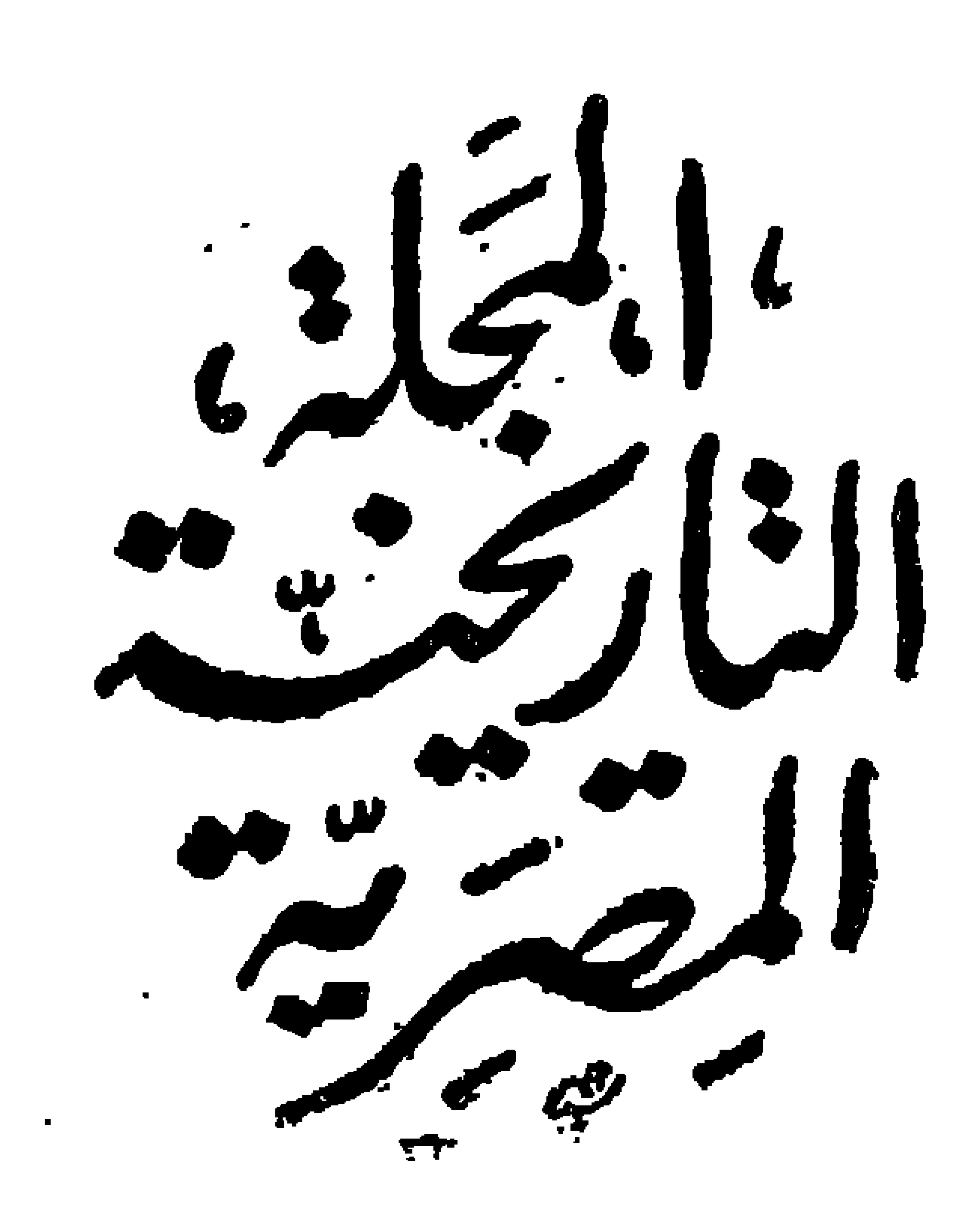
الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

SOCIÉTÉ ÉGYPTIENNE D'ÉTUDES HISTORIQUES



المجلد الحادى والعشرون ١٩٧٤

المراسلات باسم

الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

٢ شارع ناصر الدين المتفرع من شارع عبدالسلام عارف (البستان سابقاً)
القاهرة تليفون ٧١٩٧٢

مطبعة الجيلاوى
٢٠٢ شارع الترعة البولاقية

رقم الايداع بدار الكتب ٤٠٥ / ١٩٧٤

المحتويات

سياسة بريطانيا فى مسقط وزنجبار

(١٨٥٦ — ١٨٧٣م)

للدكتور عباد طه

مدرس التاريخ الحديث

بكلية الآداب — جامعة أسيوط

يعتبر انضمام عمان وشرق أفريقية تحت حكم دولة البوسعيد تحديدا لقيام أول دولة آسيوية أفريقية فى العصر الحديث . إلا أنه من ناحية أخرى كان من المستحيل أن تسيطر سلطنة عمان سيطرة فعلية على ممتلكاتها فى شرق أفريقية ، وكانت سياسة السيد سعيد بن سلطان القائمة على تأكيد سيطرته على ممتلكاته الأفريقية من أهم الأسباب التى دفعته إلى الإنتقال بمركز حكمه من مسقط إلى زنجبار فى عام ١٨٣٢(١) .

على أن السيد سعيد لم يلبث أن تحقق بنفسه من صعوبة الاحتفاظ بممتلكاته فى الجزيرة العربية ، فإن بقاءه فى زنجبار كان يعنى الفوضى والاضطراب فى عمان ، بل إنه كان يضطر كثيراً إلى أن يغادر زنجبار لكي يواجه الأمور فى عمان .

وعلى الرغم من أن السيد سعيد قد نجح فى خلال السنوات الأولى من حكمه من أن يفرض نوعاً من السيطرة على عمان ، فإن تمسكه بزنجبار ونقله مركز حكمه إليها ، كان له أثر واضح فى إهماله للأحداث فى عمان ، حتى غدا سلطانا على زنجبار أكثر منه سلطانا على عمان (٢) . على أن زنجبار ظلت طيلة الحكم الطويل للسيد سعيد — والذى امتد من عام ١٨٠٧ إلى عام ١٨٥٦ — ظلت من الناحية الرسمية تابعة لمسقط(٣) .

وفى السنوات الأخيرة من حكم سعيد بن سلطان ، بلغت ممتلكات دولة بوسعيد أقصى إتساع لها ، فقد كانت الامبراطورية تمتد فى اقليم عمان من رأس ما سندوم إلى صحار ، كما اشتملت أيضا على بعض الأراضى الفارسية على سواحل الخليج العربى(٤) ، ومنها ميناء بندر عباس الذى استأجرته دولة بوسعيد من فارس لمدة عشرين عاما اعتبارا من عام ١٨٥٥(٥) . أما بالنسبة للممتلكات الافريقية، فقد كانت تضم كل الساحل الشرقى الافريقى من رأس جواردفوى شمالا إلى رأس دلجادو جنوبا ، هذا بالإضافة إلى عدة مقاطعات كانت تخضع لحماية الدولة العمانية كمقديشيو ولامووبات(٦) . وكات تدخل ضمن تلك الامبراطورية أيضا الأراضى الداخلية التى كان يطرقها التجار العرب ، وكان هؤلاء يعترفون بشىء من السيادة للسلطان . ولم تقتصر ممتلكات دولة عمان على تلك الأراضى التى ذكرناها ، وإنما امتدت الادعاءات والمطالب العمانية إلى بلاد أخرى ، وإن لم يتحقق لهذه الدولة ما كانت تنشده من سيطرة على تلك البلاد ، كجزيرة البحرين وزيلع وعدن وغيرها(٧) .

إلا أن هذا الاتساع فى ممتلكات السيد سعيد ، ونتيجة لبعد مركز الحكم من ناحية ، وللتنافس والتنازع الأسرى وثورات القبائل المعارضة من ناحية أخرى ، كل هذا أدى إلى عدم استقرار الحكم بصفة عامة . وإذا كان السيد سعيد قد فشل فى تحقيق الاستقرار لحكمه رغم ما حظى به من

تأييد أجنبي(٨) ، خاصة وأنه كان حليفاً دائماً لبريطانيا طيلة حكمه الطويل(٩) ، وكذلك رغم ما حظى به من تأييد وطني إلى حد كبير ، فقد كانت النتيجة الحتمية هى استحالة الوصول إلى حكم مستقر بعد وفاته(١٠) . ومن المحتمل أن يكون السيد سعيد حين قسم الدولة إدارياً بين اثنين من أبنائه ، أنه يريد أن يسهل عليهما مهمة إداراتها ، وان كان هذا لا يعنى بالضرورة رغبة السلطات فى تقسيم السلطنة إلى دولتين منفصلتين كما فسرتها الحكومة البريطانية فيما بعد .

ويبدو أن رغبة السيد سعيد فى تقسيم ممتلكاته قد راودته عقب نقله لعاصمته من مسقط وإقامته الدائمة فى زنجبار(١١) . فى عام ١٨٤٤ عين السيد سعيد ابنه السيد خالد كخليفة له فى ممتلكاته الافريقية ، كما عين ابنه الآخر السيد ثوينى كخليفة له فى مسقط(١٢) .

وفى الواقع ؛ فإن وضع دولة بوسعيد كان حرجا للغاية بعد وفاة السيد سعيد فى عام ١٨٥٦(١٣) ؛ فان البعد بين الاقليمين يبلغ عدة آلاف من الأميال ، وقد قضى السيد سعيد تاركاً أكبر أبنائه السيد ثوينى حاكماً على مسقط وابنه الآخر السيد ماجد حاكماً على زنجبار ، ولكن لم يكن هناك من يخلف السيد سعيد نفسه(١٤) .

وكان السيد خالد قد مات فى عام ١٨٥٤ وفى حياة أبيه ، وبعد وفاة السيد سعيد ، وبتأييد من الانجليز ، تمت مبايعة السيد ماجد حاكماً على زنجبار(١٥) .

وهكذا انقسمت السلطنة بطريقة فعلية بعد وفاة السيد سعيد ، وأصبح السيد ثوينى حاكماً على مسقط والسيد ماجد حاكماً على زنجبار(١٦) ، فى الوقت الذى عمل فيه ابن ثالث للسيد سعيد وهو السيد تركى على الاستقلال بالقسم الشمالى فى ولاية صحار(١٧) .

وقد تعرض حكم السيد ماجد لعدة أخطار قبل أن يثبته الانجليز بتحكيمهم فى عام ١٨٦١ ، ومن هذه الأخطار الاضطرابات التى أثارتها قبيلة الحارث أكبر العائلات العربية فى زنجبار ، وكانت تعتمد على الرقيق فى فلاحة مزارعها الشاسعة ، وكانت تأمل بعد وفاة السيد سعيد أن تتخلص من القيود التى فرضتها بريطانيا على تلك التجارة إلا أنها وجدت أن السيد ماجد أكثر انصياعاً للانجليز من أبيه(١٨) . وقد طلبت هذه القبيلة من السيد برغش أن يقودها فى صراعه مع أخيه السيد ماجد ، إلا أن هذه القبيلة رغم ترحيبها ببرغش لرئاستها ، فإنها فى الواقع كانت تضمر نية الغدر بالأخوين والتخلص من أسرة بوسعيد كلها ، ووضع حاكم منها على زنجبار(١٩) .

ومن المشكلات الأخرى التى واجهت السيد ماجد ، رغبه السيدثوينى فى توحيد السلطنة تحت حكمه ، وكانت لديه من المبررات مايستطيع بها أن ينازع شقيقه ماجد حكمه فى زنجبار ، فهو أكبر أبناء السلطان سعيد بن سلطان ، وهو الذى يحكم أقاليم الوطن الأم ، كما أنه يستمد من بيعة القبائل العربية له هيبة أدبية(٢٠) .

لم تكن القسمة عادلة ، فموارد القسم الافريقى تبلغ نحو ضعف موارد القسم الآسيوى ، ويبدو أن السيد ماجد كان مقتنعاً بهذه الحقيقة ، حتى أنه قبل أن يدفع إعانة سنوية لمسقط قبل أن يفرض عليه تحكيم الانجليز ذلك(٢١) ، ووقع بالفعل على اتفاق مع أخيه السيد ثوينى ، تعهد بمقتضاه أن يدفع ٤٠,٠٠٠ ريال سنوياً له . إلا أنه نشأت مشكلة عن طبيعة هذه الاعانة ، وهل تعنى نوعا من التبعية من جانب زنجبار لمسقط ، أم أنها بمثابة إعانة شخصية من أخ غنى إلى أخ فقير(٢٢) . ويبدو أن اصرار ثوينى على اعتبار الأمر الأول هو الذى دفع السيد ماجد إلى الامتناع عن الدفع عندما

احتدمت المشكلة ، وكان هذا من الأسباب التي دفعت السيد ثويني للجوء إلى الحرب(٢٣) .

واستطاع السيد ثويني أن يستميل أحد أخوته وهو السيد برغش ، الذي كان يعمل من ناحيته على خلع السيد ماجد ليحل محله في الحكم وقد حاول أن يقوم باحداث ذلك الانقلاب عند وفاة أبيه ، فأخفى نبأ وفاته ، ولكنه فشل في حركته هذه ، ومن ثم أظهر استعداداً لمحالفة أخيه السيد ثويني ضد السيد ماجد ، ونجح ثويني بالتعاون مع برغش في تأليب القبائل المعارضة لحكم ماجد في الشرق الافريقي ، كما سعى لنيل التأييد الأجنبي لأطماعه(٢٤). واتصل ثويني بالفعل بالفرنسيين ، وكانت فرنسا في ذلك الوقت تعمل جاهدة لتوطيد نفوذها على شواطئ الساحل الشرقي الأفريقي مستغلة فرصة وفاة السيد سعيد الذي كان سنداً للنفوذ البريطاني في تلك الأنحاء(٢٥). وقد أرسل السيد ثويني بالفعل إلى نابليون الثالث امبراطور فرنسا يعرض صداقته معه(٢٦). وقد كان اتجاه السيد ثويني إلى الفرنسيين أو إلى القبائل العربية مزعجاً للسياسة البريطانية ، فأصرت على التدخل في الأمر ، وأرسل همرتون القنصل البريطاني في زنجبار إنذاراً شديد اللهجة إلى عبد الله بن سالم رئيس قبيلة الحارث حتى يكف عن التآمر مع ثويني ضد ماجد .

وكانت انجلترا تؤيد تقسيم السلطنة ، وتعارض فكرة ضم ممتلكات ثويني إلى ممتلكات ماجد ، فوقفت بجانب الأخير متذرعة بأن أية حرب بين الأخوين سوف تشكل خطراً على مصالحها في الطريق البحري إلى الهند(٢٧) .

وقد حاول ثويني بالفعل إعادة توحيد السلطنة ، وبدأ في إعداد حملة سنة ١٨٥٩ لإرسالها إلى زنجبار (٢٨) ، إلا أن السلطات البريطانية في الهند أسرعت بإرسال الكولونيل رسل Russel — أحد ضباط البحرية الهندية — لكي يوقف تقدم الحملة . واستطاع رسل أن يصل في الوقت المناسب ،

مما اضطر ثوينى إلى التراجع إلى مسقط بعد أن أغلق الأسطول البريطانى الطريق فى وجهه (٢٩) .

وتبالغ التقارير البريطانية فى ابراز مسئولية فرنسا عن الأزمة ، وتعلل ذلك بأن فرنسا كانت تريد أن تحصل من السيد ثوينى أو من السيد برغش على تنازل عن بعض الأراضى فى شرق أفريقية مثل ممبسه أو براوه فى مقابل مساعدتها لهما ضد السيد ماجد . كما أن فرنسا كانت ترغب فى إحياء تجارة الرقيق نظرا لحاجتها إلى العمال الأفريقيين للعمل فى المستعمرات التى ضمتها مؤخراً (٣٠) . كما أن هناك سبباً آخر جعل فرنسا تزيد من اهتمامها بزنجبار ، وهو ازدياد التبادل التجارى مع الساحل الشرقى الأفريقى فى ستينات القرن التاسع عشر ، ولا شك أنه ترتب على هذه السياسة الفرنسية فى زنجبار أن ازداد السيد ماجد تقرباً إلى الإنجليز وانصياعاً لهم .

ونتيجة للدعم البريطانى للسيد ماجد ، فإنه أخذ يعد العدة للتخلص من منافسيه ، فبدأ بالتخلص من زعماء قبيلة الحارث (٣١) . إلا أنه لم يهتم كثيراً بأمر أخيه السيد برغش ، لأن أمره كان يهم بريطانيا أكثر مما يهمه هو شخصياً وذلك نتيجة لاتصاله بالفرنسيين ، ولذلك بادرت بريطانيا بالقبض عليه ونفيه إلى بومباى (٣٢) .

ولم يقف الأمر عند حد تقديم المعونة البريطانية للسيد ماجد ، بل حاولت بريطانيا أن تحل النزاع بين مسقط وزنجبار بطريقة يقبلها الطرفان ، أو يرغمان على قبولها إذا استدعى الأمر ذلك . ولا شك أن بريطانيا كانت تهدف إلى تقسيم امبراطورية بوسعيد ، فهذا التقسيم سوف يمهد لها سبيل السيطرة على إقليمى الدولة . وبطبيعة الحال فإن تأييدها للسيد ماجد ومجهوداتها فى المحافظة على حكمه فى زنجبار أدت إلى تدعيم نفوذها فى تلك المنطقة . وهكذا أمكنها فى النهاية أن تتحكم فى كل من سلطان مسقط باعتبار أن ممتلكاته

واقعة فى مناطق نفوذها فى الخليج العربى، وسلطان زنجبار لما لها من فضل عليه فى الاحتفاظ له بملكه من أطماع المنافسين له .

كما أن بريطانيا كانت تدرك بلا شك ، أنها إن لم تتدخل فى ذلك النزاع الناشب بين مسقط وزنجبار ، بما يحقق فى النهاية تحقيق الهدوء والسلام بينهما، فإنه قد تتأثر المصالح البريطانية فى الطريق الموصل إلى امبراطوريتها فى الهند ، ونتيجة لذلك أرسلت الحكومة البريطانية بعثة إلى كل من مسقط وزنجبار فى عام ١٨٦٠ بهدف التحقيق فى أسباب النزاع القائم بين البلدين . وقد رأس هذه البعثة الكولونيل كوجلان W.M Coghlan المقيم السياسى فى عدن(٣٣) .

وكان هذا هو الهدف الظاهر من بعثة الكولونيل كوجلان، أما الهدف الحقيقى فهو تحقيق الهدوء بين البلدين بما يحول دون تدخل الفرنسيين فى تلك المناطق الهامة على الطريق البحرى إلى الهند .

وكان كوجلان قبل قيامه بهذه البعثة ، قد قام فى ١٦ يناير سنة ١٨٦٠ يرافقه المستر بادجير Badger برحلة من عدن فى البحر الأحمر فزار بريم ومصوع وخرائب أدوليس وزولا فى خليج أنسلى . وقد وجد كوجلان أن الأتراك فى مصوع يساورهم الشكوك بالنسبة للتحركات الفرنسية . وقد أشار كوجلان إلى أن هذه التحركات الفرنسية « تستحق الاهتمام الشديد من جانب حكومة جلالة الملكة، وهى فى النهاية ستؤدى إلى العراقيل التى فى حالة حدوث حرب بين البلدين سوف تؤثر تأثيراً خطيراً على المواصلات بين بريطانيا والهند(٣٤) » .

وعلى أية حال ، فقد وصلت بعثة كوجلان إلى مسقط فى شهر يونيو ١٨٦٠ لتتعرف على مطالب السيد ثوينى ، ثم تقدمت إلى زنجبار فى سبتمبر من نفس السنة لتتعرف على مطالب السيد ماجد .

وكان من نتيجة الأعمال والدراسات التى قامت بها البعثة ، أنها ذكرت أن الطريقة التى يتولى بها الحكم سلاطين أسرة بوسعيد ، إنما تقوم على أساس الانتخاب، وأنه عقب وفاة السيد سعيد بن سلطان ، فإن أهل زنجبار انتخبوا ابنه السيد ماجد حاكما عليهم(٣٥) . وعلى ذلك فليس هناك مبرر لمطالب السيد ثوينى فى السيطرة على ممتلكات أخيه ، وينبغى إذاً أن يبقى كل منهما سلطاناً فى مكانه .

وهكذا قدمت البعثة تقريرها إلى اللورد كاننج Canning الحاكم العام للهند ، والذى استند عليه فى وضع التحكيم المشهور فى عام ١٨٦١ . وطبقا لهذا التحكيم تم إقرار السيد ماجد فى منصبه كحاكم على زنجبار والممتلكات الأفريقية خلفاً للسيد سعيد(٣٦) . ونص التحكيم على أن يدفع حاكم زنجبار ٤٠,٠٠٠ ريال سنوياً لحاكم مسقط ، هذا بالإضافة إلى دفع المتأخرات المستحقة عن العامين الأخيرين(٣٧) .

كما نص التحكيم على أنه لاينبغى لحكام مسقط أو لقبائل عمان التدخل فى شئون زنجبار ، كما أوضح كاننج بأن هذا المبلغ الذى يدفعه حاكم زنجبار إلى حاكم مسقط لايعنى أية تبعية من جانب زنجبار لمسقط ، وإنما قصد به تحقيق المساواة بين ميراثى الأخوين ، لأن أراضى زنجبار أكثر غنى من أراضى مسقط(٣٨) . فضلا عن أن حكومة مسقط كانت تدفع سنويا نحو ٢٠,٠٠٠ ريال للسعوديين(٣٩) .

وكتب كاننج إلى كل من ثوينى وماجد موضحا اقتناعه بعـــدالة هذه الشروط ، وأنه ليس فيها مايخل بالشرف(٤٠) .

وقد أرسل السيد ثوينى بن سعيد خطابا فى ١٥ مايو ١٨٦١ إلى لورد كاننج يشكره على هذا التحكيم ويقر بموافقته على بنوده(٤١) .

وهكذا، ونتيجة لهذا التحكيم، تأكدت العلاقة بين زنجبار ومسقط على أنها علاقة مالية فقط، أى أنه كان على زنجبار أن تدفع تلك الإعانة السنوية لمسقط، وبخلاف ذلك، كانت العلاقات قليلة بين قسمى السلطنة السابقة.

ويلاحظ أن الطابع الأفريقى أخذ يغلب على سلطنة زنجبار فى عهد السيد ماجد نتيجة لانقطاع الصلة بالوطن الأم، وقد ساعدت سياسة السيد ماجد تحقيق هذه النتيجة، فقد اتخذ بعض الإجراءات التى أدت إلى اضعاف الصلات بين زنجبار ومسقط، ففى عام ١٨٦٤ منع سفن مسقط من الملاحة فى مياه زنجبار إلا إذا أبرزت أوراقا تثبت أنها تتجر فى سلع شرعية، وذلك بحجة المساهمة مع بريطانيا فى مكافحة تجارة الرقيق، كما كتب إلى مشايخ الخليج العربى بأن لا يرسلوا سفنهم بعد ذلك إلى زنجبار. كما حرم السيد ماجد على سكان زنجبار تأجير المساكن للتجار العرب الآتين من شبه الجزيرة العربية. وأخيراً أوقف السيد ماجد الهدايا التقليدية التى كان يقدمها لسلاطين القبائل عمان، مما يدل على انصرافه نهائياً عن فكرة توحيد السلطنة(٤٢) التى أقامها والده السيد سعيد بن سلطان.

وبعد أن شعر السيد ماجد باستقرار حكمه، أصبحت أهداف سياسته تنحصر فى محاولة التخلص من دفع الإعانة السنوية لمسقط، حتى يمكنه بذلك إلغاء آخر رمز يشير إلى الصلة بين زنجبار ومسقط. وكانت أول فرصة أتاحت له محاولة تنفيذ هذه السياسة هى مقتل أخيه السيد توينى عام ١٨٦٥، فعلى أثر وقوع هذا الحادث، بعث إلى حكومة الهند يستأذنها فى ارسال حملة إلى عمان للانتقام لمقتل أخيه وانزال العقاب بالسيد سالم ابن أخيه السيد توينى والمتهم بقتله واغتصاب السلطة فى مسقط(٤٣).

ومن الثابت — طبقا لما جاء فى الوثائق البريطانية — أن السيد سالم

قتل أباه السيد ثوينى فعلا ، « فالجريمة ثابتة ، وقد تم التنفيذ أمام المثات بأن قتله رميا بالرصاص(٤٤) » .

فليس هنالك شك إذاً فى أن السيد سالم قد قتل أباه ثوينى ، ومن ثم فإن السيد ماجد سلطان زنجبار وشقيق القتيل ومعه السيد تركى الشقيق الثالث الذى كان فى عمان أصبحا طبقاً للتقاليد العربية مرتبطين بالثأر لشقيقهما الراحل ، وذلك بالعمل على قتل ابنه وقاتله السيد سالم ولاشك أنه كان فى إمكان السيد ماجد والسيد تركى تنفيذ هذا الأمر ، لأنه كان فى استطاعتهما الحصول على معاونة غالبية القبائل فى عمان . إلا أن السلطات فى الهند تدخلت فى الأمر ، ومنعتهما من غزو مسقط ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن الإنجليز قاموا بالقبض على السيد تركى وحبسوه ثم أفرجوا عنه بعد تعهده بعدم غزو مسقط من البحر .

وقد أبدى السيد ماجد وجهة نظره بالنسبة لهذه المسألة ، فأوضح بأنه مرتبط بكل الاعتبارات التى تربط أى حاكم عربى «بأن أتوجه لمقاتلة سالم ، وأنتقم لدماء أخى ، وإذا ما منعنى الانجليز بالقوة ــ مثلما فعلوا مع تركى ــ من تخليص وطنى وعائلتى من هذا الوحش ، فأنا مثل تركى سوف أخضع للقوة الكبرى (الانجليز) إلا أننى من ناحية أخرى سوف لا أستمر فى دفــــع ما ارتبطت بدفعه إلى أخى إلى قاتله ، ونتيجة لتقسيم عادل لميراثنا » . ولا شك أن كلمات السيد ماجد تبدو مقنعة ، وأن انتقامه لمقتل أخيه هو حق طبيعى طبقا للتقاليد العربية ، وكذلك فإنه من غير المقبول أن يمنح إعانة لمن قتل أخاه(٤٥) .

إلا أنه من وجهة النظر الأخرى ، فإن السيد ماجد سلطان زنجبار كان مرتبطا بموجب تحكيم عام ١٨٦١ بدفع ٤٠,٠٠٠ ريال سنويا لأخيه السيد ثوينى ولخلفائه من بعده ، وهذا الارتباط ليس ارتباطا شخصيا بين أخ وأخيه . بل هو ارتباط التزمت به عائلة بوسعيد كلها ، كما أن السير وليام كوجلان

الذى فاوض فى هذا التحكيم،والذى عاونه المستر بادجر Badger قررا بأن حاكم زنجبار كان يفهم ذلك تماما ، وأنه وافق على هـذا التحكيم دون قيد أو شرط . أما الادعاء بأن هذا التحكيم كان مجرد اتفاق شخصى ينتهى بوفاةالسيد ثوينى الحاكم السابق لمسقط فلا يمكن الأخذ به . هذا بالإضافةإلى أن الذريعة الأخرى التى قدمها حاكم زنجبار بقوله أن الحاكم الحالى لمسقط هو قاتل أباه السيد ثوينى وشقيقه هو شخصياً وأنه مغتصب للسلطة ، وأنه فى مثل هـذه الظروف فإنه من غير المعقول أن يمنح مالا لقاتل أخيه ، فيمكن الرد على ذلك بأنه مهما كانت الخصال الخاصة للسيد سالم ، فإن الحكومة البريطانية قد اعترفت به ، وأنه عليها أن تحافظ على مصالحه ، وأكثر من ذلك ، فإن الضالعين فى تاريخ عمان يعلمون جيداً بأن تلك الأحداث كقتل الأقارب ، والمشكلات العائلية التى تنجم عن ذلك ، هى أمور كثيرة الحدوث فى تلك المنطقة(٤٦) .

وكانت وجهة نظر حكومة الهند تنحصر فى أنه « يجب عـدم إدخال العواطف فى مسألة السيد سالم » ، فهو ليس أول حاكم شرقى اعتلى السلطة وسط الدماء ، والسيد سعيد نفسه طعن عمه واحتل مكانه فى السلطة ، ولم تجد القبائل العربية فى هـذا العمل ما يمكن مؤاخذة السيد سعيد عليه ، هـذا بالإضافة إلى أن سالم قد تم انتخابه حاكما على مسقط طبقاً للقواعد السائدة هناك ، وتتعامل معه حكومة الهند على أنه الحاكم الشرعى لمسقط(٤٧) .

ومن وجهة النظر البريطانية ، فإن الاعتراض الذى قدمه السيد ماجد بالنسبة للاعانة المخصصة لمسقط هو مجرد ذريعة . وأنه إذا كان على السيد ماجد أن يأخذ بدلا من أن يدفع ، فإنه كان سيأخذ الأربعين ألف ريال دون أن يشم رائحة دماء أخيه »(٤٨) .

وقد أوضح السير كوجلان ـ الذى قام بمفاوضات تحكيم سنة ١٨٦١ ـ

خطورة الموقف بالنسبة للسياسة البريطانية ، « . . . فهى كمسألة سياسية تعد الحكومة البريطانية مسئولة عنها ، فإنه فى تقديرى ، فإنها ستكون لها أسوأ الآثار المحتملة فى عمان والخليج الفارسى إذا ما سمحت الحكومة البريطانية بإيقاف الشروط السابق الموافقة عليها(٤٩) » ، لأن ذلك بطبيعة الحال سوف يؤدى ببقية الرؤساء فى المنطقة إلى التنصل من ارتباطاتهم مع الحكومة البريطانية ، طالما أن الذى لا ينفذ ارتباطاته معها لايواجه العقاب الرادع. ولا شك أن ذلك سوف يؤدى إلى ضياع الهيبة البريطانية فى المنطقة .

واحتضنت حكومة الهند فكرة إجبار سلطان زنجبار على ما ارتبط بدفعه ، ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة معه ، وانه يمكن إرسال سفينة حربيه لإرغامه على تنفيذ إرتباطاته(٥٠) .

إلا أن وزارة الدولة كانت لها وجهة نظر مخالفة ، إذ رأت أنه من غير المعقول استخدام القوة لإجبار سلطان زنجبار على دفع ٤٠,٠٠٠ ريال لسلطان مسقط دون بحث موضوع الخلاف الناشئ عن حقيقة مقتل السيد ثوينى ، ومعاقبة القاتل طالما ثبت أنه مذنب فعلا ، أو ترك العم (السيد ماجد) وابن أخيه (السيد سالم) اتخاذ ما يرونه لتسوية خلافاتهما « ولا يوجد عربى واحد تخدعه التنظيمات الأخيرة التى اتخذتها حكومة الهند ، بل أنها أثارت بالفعل شكوك العرب ، لأننا لموضوع خاص ولمصلحتنا الخاصة ، وافقنا سراً على جريمة القتل التى ارتكبها السيد سالم، بل وعملنا على الاستفادة منها . والحل الوحيد الذى يمكن به حل المشكلة — دون فقد مزيد من الشرف — هو إعفاء زنجبار من دفع المعونة السنوية لمسقط ، وأن ندفعها نحن للسيد سالم(٥١)» .

إلا أنه من ناحية أخرى ، فانه كان يمكن استغلال موقف السيد سالم — من وجهة النظر البريطانية — وجعله ركيزة للسياسة البريطانية فى المنطقة،

فقد كان فى موقف يملى عليه قبول أية شروط بريطانية فى مقابل حصوله على الدعم الأدبى الذى حصل عليه باعتراف بريطانيا به كحاكم شرعى لمسقط ، وكذلك للمساعدات الضخمة التى قدمتها له بريطانيا ، وأكثر من ذلك الضغط الذى مارسته على السيد ماجد حتى لا يقوم بالثأر منه وعزله من السلطة فى مسقط .

ولا شك أنه من وجهة النظر البريطانية ، فانه يجب أن يكون حاكم مسقط مناوئا للوهابيين ، وإذا كان السيد سالم محتاجا إلى المعونة البريطانية فى هــــذا الصدد ، فانه بطبيعة الحال سيكون متعاونا ومتمشيا مع السياسة البريطانية وعلى أية حال فقد بدأ السيد سالم وكأنه يتمتع بحماية بريطانية خاصة(٥٢) .

وهكذا نجد أن سياسة بريطانيا الثابتة فى مسقط ، والتى ترمى إلى عدم التدخل فى شئونها الداخلية قد أصابها شئ من التغيير ، فان الانجليز بين عامى ١٨٦٦ ، ١٨٦٨ قد ساعدوا السيد سالم قاتل والده السيد ثوينى ، كما واجهوا أقاربه الذين أرادوا إسقاطه فى مسقط، وحبسوا عمه وقاموا بنفيه ، وهددوا العم الآخر باستخدام القوة ضده إذا استخدم حقه المشروع كحاكم مستقل فى معاقبة ابن أخيه ، وأخيراً فان الانجليز منحوا القاتل حمايتهم لمواجهة عصيان القبائل فى عمان(٥٣) .

على أنه هناك تساؤل محير ، لماذا ألقت بريطانيا بكل ثقلها فى جانب السيد سالم ، وقدمت إليه مساعداتها ضد كل الأخطار المحدقة به ؟ والقول بأنه قد تم إنتخابه بواسطة من له حق الانتخاب فى مسقط لا يكفى لإيضاح ذلك ، لأن هذا الانتخاب قد تم بمعاونة الانجليز وتعضيدهم ، كما أن إجبار السيد ماجد سلطان زنجبار بعدم معاقبة ابن أخيه السيد سالم على جريمته تم أيضاً على أيدى الانجليز ،فلماذا إذا قامت بريطانيابهذه الأعمال والمساعدات تجاه السيد سالم ؟ .

فى الواقع أن السياسة البريطانية كانت ترمى منذ بادىء الأمر إلى تثبيت تقسيم سلطنة مسقط - زنجبار ، بل أنها كانت تعترض على أية محاولة من جانب زنجبار لضم مسقط إليها ، وكذلك أية محاولة من جانب مسقط لضم زنجبار فى عام ١٨٦١ . وعندما حل الدور على السيد ماجد لإرسال قوة إلى مسقط لمعاقبة ابن أخيه السيد سالم،فإن هذا سيؤدى بالتالى إلى تسلط السيد ماجد على مسقط ، ويؤدى أيضاً إلى إعادة السلطنة المتحدة مرة أخرى كما كانت أيام السيد سعيد بن سلطان مؤسس سلطنة مسقط زنجبار . فكأن الإبقاء على الوضع الراهن Status Quo أى الإبقاء على كل من سلطنتى مسقط وزنجبار منفصلتين هو الذى أدى ببريطانيا إلى الوقوف بجانب السيد سالم ضد أخيه السيد ماجد ، رغم أن الأخير كان شديد الولاء لها ، ورغم أن الأول - وخاصة فى الأيام الأولى لحكمه لم يكن واضحاً ما إذا كان سيتخذ سياسة متمشية مع المصالح البريطانية أم أنه سيتخذ سياسة مناوئة لها ، إلا أن الحكومة البريطانيـــة اتخذت رغم ذلك إجراءات فعالة لمعاونة السيد سالم .

ومن ناحية أخرى ، فإن الوهابيين كانوا قد تقدموا إلى مناطق الخليج ، وأصبح لهم نفوذ كبير هناك ، ولا شك أن الموقف الشائك الذى كان فيه السيد سالم ، كان يحتم عليه أن يلجأ إلى قوى خارجية تدعم حكمه ، فهو يواجه عداء أسرته فى مسقط ، وتألب القبائل عليه ، وهو يواجه عداء أخويه السيد ماجد والسيد تركى اللذين أصرا على الانتقام والثأر لمقتل أخيهما السيد ثوينى وقد اعترفت حكومة الهند بأنهما قادران على هذا الانتقام . ولذلك كان من الطبيعى أن يلجأ السيد سالم إلى الوهابيين كى يدعموا موقفه ، طالما أن الحكومة البريطانية تعضد وتعاون السيد ماجد سلطان زنجبار . وإذا كانت وجهة النظر البريطانية ترمى إلى وجوب أن يكون حاكم مسقط معارضاً للوهابيين ، فإنه يمكن معاونة السيد سالم ضد الوهابيين وضد أي قوى أخري طالما أنه

يتخذ سياسة متمشية مع السياسة البريطانية . وكان رأى وزارة الدولة أن « رغبتنا واضحة فى استخدام نفوذنا لمنع التوسع الوهابى ، لأنه سيقف حائلا أمام المساعى البريطانية للقضاء على القرصنة ، وتحقيق المصالح التجارية البريطانية(٥٤) » .

وهكذا يبدو واضحاً ، أنه — من وجهة النظر البريطانية — فإنه يجب تقديم المعاونة للسيد سالم قبل أن يرتمى فى أحضان الوهابيين ، مما يؤثر على المصالح والسياسة البريطانية ، وكذلك عدم السماح لأخويه بمعاقبته ، لأن هذا قد يؤدى إلى إعادة توحيد سلطنة مسقط وزنجبار مرة أخرى لأن هذا التوحيد يتعارض مع السياسة البريطانية القائمة على تثبيت الانفصال بين شطرى السلطنة المتحدة والتى أقامها السيد سعيد بن سلطان .

وهذا فى رأينا هو الذى أدى بحكومة الهند إلى سرعة الاعتراف بالسيد سالم كخليفة لأبيه السيد ثوينى ، وكحاكم شرعى لمسقط دون نظر إلى الوسيلة الدموية التى استولى بها على الحكم(٥٥) .

وعلى أية حال ، فقد تشبث الحاكم العام للهند بتحكيم عام ١٨٦١ ، وأوضح بأن السيد سالم قد أصبح الحاكم الفعلى لمسقط وأن على السيد ماجد أن ينفذ ارتباطه . وهكذا لم يكن فى وسع السيد ماجد إلا أن يسير وفق هذه التعليمات على أنه لم يكف بعد رفض حكومة الهند إعفاءه من دفع الإعانة لمسقط عن محاولات أخرى لدى الحكومة البريطانية للتخلص من آثار التحكيم ، وكان رأى كيرك القنصل البريطانى الجديد فى زنجبار أن لا يجبر ماجدا على دفع الإعانة(٥٦) .

ولا شك أن مسقط كانت تحتاج إلى الإعانة من زنجبار ، وهى تحتاج إليها كى تدفع قيمة إيجار ميناء بندر عباس إلى فارس ، وهذا هو الوجه الآخر للمشكلة ، وقد تبدو مسألة بندر عباس بعيدة عن موضوع علاقات مسقط

بزنجبار ، إلا أنها فى حقيقة الأمر ملتصقة به تمـاما ٥) . فقد أجبر الفرس على التنازل عن سيادتهم على بندر عباس . وهى ميناء تقع فى الجانب الشرقى من الخليج العربى(٥٨) . ونظم الأمر باعتبار أن مسقط قد استأجرت بندر عباس لمدة عشرين عاما من عام ١٨٥٥ ، على أن تدفع ١٦٠٠٠ ريال سنويا قيمة هذا الإيجار . إلا أن الاتفاق نص على أن شاه فارس يمكنه أن يتحرر من ارتباطه ، إذا ما استولى على السلطة فى مسقط أى مغتصب . وبالنسبة لهذه النقطة فإن السيد سالم كان مغتصباً للسلطة بعد أن قتل والده السيد ثوينى الذى أبرم هذا الاتفاق مع فارس .

والنقطة الجوهرية فى الموضوع هى أن مسقط كانت تدفع لفارس القيمة الإيجارية من الإعانة التى كانت تستلمها من زنجبار ، وإذا لم تدفع زنجبار تلك الإعانة ، فإنه لن يكون فى امكان مسقط دفع قيمة ايجار بندر عباس ، كما أن الحكومة الفارسية إذا لم تستلم الإيجار فسوف تنهى ارتباطها بالتنازل عن بندر عباس(٥٩) .

فالمسأله ترتكز ارتكازا مباشراً على العلاقات بين مسقط وزنجبار ، ويقول السيد سالم نفسه بالنسبة لهذه النقطة « . . ما دمت لا أستلم الإعانة المستحقة لى من زنجبار ، والتى ضمنتها الحكومة البريطانية لوالدى ، فانه ليس فى استطاعتى دفع قيمة الإيجار المستحق لفارس من أجل بنـــدر عباس»(٦٠). وهكذا يبدو واضحا أن الإعانة التى تدفعها زنجبار لمسقط لازمة كى تدفع مسقط إيجار بندر عباس .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان السيد سالم الذى بدأ حكمه بطريقة دموية، لم يلبث أن تناول التجارة الفارسية فى الخليج بالإيذاء ، ولمـا لم تكن فارس فى موقف يسمح لها بمناوأة هذه الأعمال الاستفزازية ، فإنها لجأت الى الحكومة البريطانية ، باعتبار أنها تؤيد السيد سالم وهى بالفعل تعترف به وتؤيده(٦١) كى يكف عن الأضرار بالمصالح الفارسية .

وهكذا أدى فشل السيد سالم فى دفع قيمة إيجار بندر عباس ، وكذلك نتيجة للأعمال العدوانية التى قام بها رعاياه فى الخليج إلى أن تطالب فارس بالغاء عقد الامتياز . ومن وجهة النظر البريطانية ، فإن فارس استغلت الموقف لتنفيذ سياستها التى ترمى إلى مد سيطرتها المباشرة على الأراضى التى تحد الخليج ، فهل كان هذا الإجراء متمشيا مع السياسة البريطانية ؟ ، وإذا لم يكن متمشيا معها فما هى الوسائل التى سوف تلجأ إليها بريطانيا كما تحول دون حدوث ذلك ، لقد كانت وجهة نظر وزارة الدولة أنه رغم الشكوك المحيطة بالسيد سالم ، فإنه لا يبدو أنه سيكون هناك فرق كبير بالنسبة للمصالح البريطانية سواء كانت بندر عباس فى يده أم فى يد حكومة فارس ، «وفى أيام حكم السيد سعيد، فإن ثقتنا فيه كانت أكثر من ثقتنا فى شاه فارس الذى كان هوائيا متقلبا ، ولا يهمه سوى جمع المال بأية وسيلة ، إلا أن حكومة فارس هى حكومة مستقرة الآن أكثر مما كانت أيام الشاه فتح على ، هذا بالإضافة إلى أن الوزير المفوض فى طهران سيكون قادرا على إقناع الحكومة الفارسية بأن يتعامل معنا أى حاكم فارسى لبندر عباس — إذا استعادتها فارس — مثلما يتعامل معنا ممثلو مسقط »(٦٢) .

إلا أنه نتيجة لتلك الأعمال الاستفزازية المتتابعة من جانب مسقط ضد فارس ، فإن الحكومة الفارسية — رغبة منها فى إيجاد حماية دائمة لتجارتها فى الخليج — ألحت بشدة على الحكومة البريطانية كى توافق على وضع بعض السفن الحربية الفارسية فى الخليج(٦٣). وكان لدى فارس من الحجج ما يجعل مطلبها أمرا معقولا . فقد تطورت الأمور بين فارس ومسقط من سيء إلى أسوأ ، فبدأ الأمر بأن امتنع السيد سالم عن دفع إيجار بندر عباس ، ثم تكررت حوادث القرصنة التى قام بها أتباعه فى الخليج ، وهكذا رأت الحكومة الفارسية استعادة بندر عباس من مسقط ، كما اقترح الشاه على السفير البريطانى فى طهران وضع أسطول حربى فارسى يتكون من سفن بخارية قوية فى الخليج،

على أن يكون قادته من الانجليز ، وجاء فى هذا الاقتراح ، أنه يحتوى ضمنا على تفضيل للإنجليز بدلا من تقديم هذا العرض للفرنسيين أو للأمريكيين . على أن هذا التفضيل بدأ وكأنه نوع من التهديد ، لأن السياسة البريطانية فى المنطقة لم تكن لتسمح بوجود قوى مناوئة لها تسيطر على قوة البحرية هناك ويكون لها من النفوذ ما تعرض به المصالح البريطانية للخطر(٦٤) .

وعلى أية حال ، فقد يكون اقتراح الشاه بوضع أسطول حربى فى الخليج مجرد تهديد من الشاه لبريطانيا حتى تجبر حليفها السيد سالم على دفع قيمة إيجار ميناء بندر عباس ، أو أن تتنازل عنها لفارس طالما أنه غير قادر على الوفاء بالتزاماته(٦٥) .

ولا شك أن الأمور سادها الاضطراب فى الخليج منذ سحب الأسطول الهندى منه لأنه طبقا لتعليمات الأدميرالية كان يسحب الأسطول أثناء فصل الصيف ، أى نحو سته شهور فى السنة وذلك لقسوة الحرارة(٦٦) .

وقد ارتكنت الحكومة البريطانية على المعاهدات المبرمة بينها وبين الرؤساء فى المنطقة . وادعت أن لها الحق فى التدخل على طول نصف الساحل العربى ، وقد أرسلت حكومة الهند بالفعل فى سنوات سابقة أيام حكم اللورد ولسلى وهاستنج . Hastings وأوكلاند Auckland حملات حاربت فى رأس الخيمة وضربت المخا واستولت على عدن ، وذلك لتدعيم الموقف من وجهة النظر البريطانية ألا أن حكومة الهند فى الفترة بين عامى ١٨٦٥ و١٨٦٨ « لم تقم بمسئولياتها فى تلك البحار » .

ولا شك أن كلا من فرنسا وأمريكا وروسيا كانت ترغب فى وضع قدم لها على تلك السواحل ، وقد أرسلت فرنسا بالفعل بالجريف Mecifford Palgrave كى يبحث عن جزيرة لضمها إلى فرنسا . كما حاول قائد القوة البحرية الفرنسية فى تلك البحار تحقيق ذلك . كما أن بروسيا

وأمريكا قامتا بأعمال مشابهة ، والواضح أنه إذا ماضعفت القبضة البريطانية على تلك السواحل فسوف تحل محلها قوى أخرى[٦٧] .

أما الروسيا فقد كان دورها سلبياً في جنوب فارس والجزيرة العربية لأنها وجدت أن أى إجراء من جانب بريطانيا للتدخل فى المنطقة سيكون فى مصلحتها ، وهى تعلم أنه ليس فى مصلحة بريطانيا مد امبراطوريتها على حساب فارس أو أفغانستان أو تركيا ، لأن كلا من هذه الامبراطوريات الثلاث سوف تضطر فى مواجهة ذلك إلى طلب معاونة روسيا أو فرنسا . كما أنه من وجهة النظر البريطانية، إذا ماقام البريطانيون بمعاونة تركيا وفارس وهو ماتم فعلا – بالنسبة لتقدم التجارة – فسوف تصبحان أكثر ثروة ، « وهذا أفضل – من وجهة نظرنا ، لأنه فى مثل هذه الحالة يمكن اقتسام الغنائم معهما» . ولا شك أن روسيا تعلم جيداً أن بريطانيا لاترغب فى إضعاف كل من تركيا وفارس ، لأن ذلك يحقق مصلحتها فى الإبقاء على جيرانها ضعفاء .

وقد قامت السلطات فى الهند بالمفاوضات مع القبائل التى كانت تقوم بالقرصنة فى الخليج العربى حتى تكف عن ذلك ، ولم تكن هذه القبائل تقدم ولاءها لأحد ، سواء للعرب أو للترك أو للفرس ، إلا أنه من وجهة النظر الأخرى ، فقد تمكن البريطانيون من عقد ارتباطات ومعاهدات مع هذه القبائل ، وقد وافقت بمقتضاها على سلامة وأمن التجارة فى الخليج .

وقد ظلت هذه الارتباطات البسيطة سارية المفعول سنوات طويلة ، ولا ريب أن لهذه الارتباطات أهميتها ، لأن السفن البريطانية لم تكن تمكث فى الخليج أثناء الفصل الحار ، ولذا كان لابد – من وجهة النظر البريطانية –

تحقيق نوع من العلاقات الودية مع تلك القبائل حتى يمكن المحافظة على المصالح البريطانية فى الخليج .

ومما لاشك فيه ، أنه لو كان لمسقط أسطول قوى كما كان لديها فى عهد السيد سعيد بن سلطان ، لساعد ذلك على الإقلال من القرصنة ، ولكن ليس القضاء عليها ، كما أن مسقط إذا لم تحصل على الإعانة المالية من زنجبار ، فإنه لايمكنها إنشاء هذا الأسطول ، ولا يمكن لأية قوة بحرية فارسية أو تركية القضاء على القرصنة ، لأن الترك والفرس سوف يحاولون ضم أراض إليهما ، ومن ثم تبزغ العداوة ضدهم من القبائل البحرية القائمة بالقرصنة[٦٨] .

وعلى أية حال ، فقد بدا أن العرض الفارسى — بوضع سفن حربية فارسية فى الخليج — كان صعب التنفيذ ، فقد احتوى على نص ، بأنه على بريطانيا أن تقوم بتجهيز السفن اللازمة لهذا الأسطول على نفقتها ، على أن تدفع الحكومة الفارسية تكاليف ذلك فيما بعد وعلى أقساط ، وبدا أن هذا الجزء من الاقتراح الفارسى لا يمكن لأى قوى أخرى قبوله ، إلا إذا كانت لها مصالح خطيرة فى تلك المنطقة .

كما أنه بالنسبة للضباط البريطانيين الذين سيقومون بالعمل فى هذا الأسطول ، فإن العرض الفارسى لم يحدد وضعهم ، والجهة التى سيتبعون لها ويتلقون منها أوامرهم . وقد كانت للحكومة البريطانية تجربة مماثلة ، وذلك عندما قدمت الحكومة الصينية عرضا يماثل هذا العرض الفارسى ، وقامت الحكومة البريطانية بالفعل بإرسال خمس سفن حربية بقيادة أوسبورن Sherard Osborn كقائد لهذه القوة البحرية ، إلا أن هذا المشروع كله قد فشل ، لأن الضباط البريطانيين لم يوافقوا على العمل تحت قيادة صينية ،

ومن وجهة النظر البريطانية فإنه يجب عدم تكرار مثل هذه الأخطاء مرة أخرى .

ولقد أبدت وزارة الدولة وجهة نظرها بالنسبة لهذه المسألة ، «إذ يجب قبل بحث الاقتراح ، توضيح القواعد التى سيسير عليها العمل بالنسبة لهذا الأسطول الحربى ، وهناك اتجاه للموافقة من جانبنا ، إذا ماتم الاتفاق على إرسال قوات على نفقة أمراء الهند ، من الذين لهم علاقات معنا ، وفى هذه الحالة يجب أن يبدى الشاه رغبته بخصوص ذلك إلى السفير البريطانى الذى يصــــدر بالتالى تعليماته إلى كل الممثلين السياسيين فى الخليج ، وسيجد هؤلاء فى وجود هـذه القوة البحرية عاملا مساعداً لتأكيد وجهة النظر البريطانية بمنع القرصنة وتحقيق الهدوء فى البحار المتاخمة للهند » .

كما ثار تساؤل آخر .. « هل تساوى المسألة كلها أن تدفع الحكومة البريطانية قبل كل شىء قيمة تكاليف صناعة السفن اللازمة لإقامة هـذا الأسطول ؟ وهل هناك مايؤكد أن فارس سوف تكون لديها القدرة على دفع ما عليها بانتظام؟ ولا شك أن الثقة فى أن فارس قادرة أم ليست قادرة على الوفاء بالتزاماتها بانتظام كافية لتحذرنا من مغبة الدخول فى مثل هذه الارتباطات » .

ومن وجهة النظر البريطانية ، كان هناك اقتراح أكثر ملاءمة ، وهو أن تحول كل النفقات ، سواء بتقديم السفن الحربية أو إدارة المشروع كله إلى الحكومة البريطانية . وبدا واضحاً «أنه من المرغوب فيه تكوين أسطول حربى فى الخليج ، نديره نحن ، ويكون تحت سيطرتنا تماما ، ومن ثم يعمل هذا الأسطول طبقا لوجهات نظرنا ولتحقيق مصالحنا ، ولا يتصادم مع أى قوى فارسية أو أية قوى أخرى[٦٩] » .

هذا بالإضافة إلا أنه — من وجهة النظر البريطانية أيضاً — يجب منع فارس من محاولة تأكيد قوتها وسيطرتها فى الخليج ، لأن هذا سوف يؤدى إلى إحياء الادعاءات الفارسية القديمة ضد استقلال مسقط[٧٠] .

ولا ريب أن إرسال سفن حربية فارسية إلى الخليج العربى سوف يثير كثيراً من المشكلات بالنسبة للمصالح البريطانية[٧١] ، فقد تحدث مصادمات خطيرة تجعل بريطانيا مضطرة للتدخل المسلح ، وهذا سوف يكلف الحكومة البريطانية أعباء مالية ، وكذلك تجهيز حملات كبيرة[٧٢] .وفى محاولة لاجلاء الغموض ، ظهر اقتراح بإرسال ضابط بريطانى بحرى كبير من الأسطول الهندى إلى طهران[٧٣] ،لمناقشة المسألة مع الشاه[٧٤] . إلا أن هذا الاقتراح كان بطبيعة الحال سابقاً لأوانه ، فقد رأت وزارة الدولة أنه يجب قبل كل شيء معرفة ما إذا كانت هناك موافقة بصفة عامة على العرض الفارسى بوضع أسطول فارسى فى الخليج ويعمل عليه ضباط بريطانيون ، فحتى ذلك الوقت لم يكن معروفاً لبقية الضباط البريطانيين الذين سيعملون على هذا الأسطول وكذلك لم تكن قد بحثت بعد التفاصيل الأخرى التى يحتاج إليها السفير البريطانى فى طهران كى يمكنه التباحث مع حكومة الشاه . ولذا فإنه ليس من الحكمة إرسال ضابط بحرى ليتفاوض فى التفصيلات قبل الموافقة على الموضوع أصلا ، لأن هذا قد يوقع الحكومة فى بعض الأخطاء ، وكذلك «لأنه يظهر أننا متلهفون — نتيجة للموافقة الفورية — على قبول هذا العرض ، مما يعطى للفرس تفوقاً كبيراً فى المفاوضات . وفى رأيى فإنه يجب الاجابة على الاقتراح الفارسى بأن القوة البوليسية البحرية فى الخليج والتى تشرف عليها الحكومة البريطانية هى كافية فى الوقت الحاضر ، وأنه ليس لدينا الرغبة فى التخلى عن ارتباطاتنا وتعهداتنا وواجباتنا القائمة على هذا التمهد»[٧٥] وبما لاشك فيه أن الحكومة البريطانية — فى ذلك الوقت — كانت هى وحدها التى لديها الرغبة والقدرة على المحافظة على السلام فى الخليج .

ولقد كانت عملية تقسيم سلطنة مسقط زنجبار هى التى أثارت كل هذه المشكلات ، لأن عدم دفع زنجبار الإعانة السنوية لمسقط جعل الأخيرة غير قادرة على دفع قيمة إيجار بندر عباس إلى فارس ، مما حدا بفارس إلى محاولة إستعادة هذا الميناء ، ثم محاولة القيام بنشاط بحرى واسع فى الخليج ، وكان من نتائج ذلك ، أن بدأت بريطانيا تنفيذ أدوارها فى المنطقة والتى رمت إلى جعل الخليج كله بمثابة بحيرة بريطانية .

وقد كان لمسألة العلاقات بين مسقط وزنجبار وجه آخر وهام — من وجهة النظر البريطانية — وهو مسألة تجارة الرقيق فى كل من زنجبار ومسقط معا . فمقتل السيد ثوينى — كما أوضحنا — أدى بالسيد ماجد إلى إيقاف الاعانة المستحقة لسلطان مسقط . ورمت السياسة البريطانية إلى أن تكون بريطانيا وسيطة فى هذه العملية ، أى أن تقوم باستلام هذه الإعانة (٤٠,٠٠٠ ريال) من زنجبار ثم تقوم بتسليمها لمسقط(٧٦) . وإن كان الدكتور صلاح العقاد يرى أن الحاكم العام للهند عندما تشبث بالتحكيم ، وعندما أكد بأن السيد سالم قد أصبح الحاكم الفعلى لمسقط ، فإنه أبلغ السيد ماجد بأن عليه أن يخدم التزاماته ويفى بها ، ولم يكن فى وسع السيد ماجد إلا أن يدفع المبلغ للحكومة البريطانية على أن تتولى هى إيصاله إلى السيد سالم إن أرادت ، وأضاف السيد سالم فى خطابه إلى الحاكم العام للهند «ولكن ذلك سيجلب لنا العار »(٧٧) . أى أنه طبقاً للوثيقة البريطانية ، فإن الانجليز هم الذين سعوا لأن يكونوا وسطاء فى تسليم الاعانة السنوية إلى مسقط ، وإن كان رأى الدكتور صلاح العقاد يبدو أكثر إقناعا ، وإن كنا نرى أنه يبدو أن السلطان ماجد هو الذى تقدم بطلبه هذا إلى الحكومة البريطانية ، وأن هذه الحكومة وجدتها فرصة سانحة لزيادة تدخلها فى شئون هاتين السلطنتين .

وعلى أية حال فإن الانجليز استغلوا هذه المسألة لتدعيم وجهات نظرهم

بالنسبة لمسألة تجارة الرقيق ، ففي ذلك الحين ، كانت زنجبار ومسقط مرتبطتين بالمعاهدة التي وقعها والدهما السيد سعيد بخصوص هذه التجارة سنة ١٨٤٥(٧٨) ، وهذه المعاهدة كانت تسمح بتصدير واستيراد الرقيق مع بعض القيود على الساحل الشرقي الأفريقي ، ولذا فان هـذه المعاهدة كان لها تأثير محدود بالنسبة لمنع التجارة ، لأنها وإن كانت عليها بعض القيود على الساحل، فانها كانت رائجة رواجا هائلا في المناطق الداخلية(٧٩) .

ومن وجهة النظر البريطانية ، فانه إذا تحملت الحكومة البريطانية قيمة تلك الاعانة التي يدفعها السيد ماجد سلطان زنجبار إلى سلطان مسقط ، فانه يمكن إقناعه بايقاف تجارة الرقيق في أراضيه ، وأن تعويضاً من ٨٥٠٠ جنيها سنويا يجعل المنع أكثر قبولا ، هذا بالاضفة الى أن ارتباط السيد ماجد بمنع هذه التجارة سوف يعفي السفن الحربية البريطانية من مسئولية نفقات البحث على مسافة من الساحل الشرقي الأفريقي تمتد من خط ٥٧َ ١° الى ٢َ ٩° من خطوط العرض ، وهاتان النقطتان تقعان شمال وجنوبي زنجبار .

ولا شك أن مسقط كانت بحكم ظروفها في ذلك الوقت خاضعة للمشورة البريطانية ، وسوف تنفذ منع هـذه التجارة ، وذلك لأن السيد سالم كان يرتكن ارتكانا كاملا على بريطانيا في تدعيم موقفه تجاه أخوته وتجاه فارس وتجاه الوهابيين ، ومن ثم لم يكن في استطاعته سوى قبول تعليمات الحكومة البريطانية . أما بالنسبة لزنجبار ، فانه إذا ما تكلفت الحكومة البريطانية بدفع اعانتها إلى مسقط فإنها في مقابل ذلك سوف توافق على إلغاء هـذه التجارة في ممتلكاتها(٨٠) .

ولا شك أن السيد ماجد كان قد أصابه في ذلك الوقت فقر شديد ، وانحدر كثيراً في الديون ، وهو لا يمكنه في مثل هـذه الظروف دفع إعانة

مسقط إلا بصعوبة . ونفقاته تحتم عليه أن يتكسب من تصدير الرقيق ، وفى الغالب ، فانه اذا أعفى من دفع هذه الاعانة فانه سيكون موافقاً على توقيع إتفاق يرتبط بموجبه بمنع تجارة الرقيق فى الأراضى والمياه التابعة له .

ومن المناسب أن نشير إلى أن تلك المسألة سبق أن بحثت منذ بداية ستينات القرن التاسع عشر ، فعندما كان السير كليرك Clerk حاكماً على بومباى ، فإنه أوصى بأن مجهودات سلطان زنجبار من أجل إلغاء تجارة الرقيق سوف تدعمها كلا من قواتنا وأموالنا . كما قال فى ٢٤ مارس ١٨٦١ أنه ليس هناك شك ولو للحظة واحدة فى أن الآلام التى ذكرها ضابط صادق جداً مثل جوجلان ، والتى نقلت للأمة البريطانية ، تجعل من المستحيل أن يرتفع صوت واحد ضد دفع ذلك المبلغ البسيط لزنجبار ، وهو ٨٥٠٠ جنيها سنويا فى مقابل تحقيق غرض سام ، وهو القضاء على تجارة الرقيق فى شرق أفريقية .

الا أنه عند عرض هذا الاقتراح على وزارة الخارجية ، فان اللورد راسل Russel وزير الخارجية ، قرر أنه لا يمكن الموافقة على دفع أى شىء لسلطان زنجبار فى مقابل إيقاف تجارة الرقيق فى بلاده ، ومن ثم سقط هذا الاقتراح(٨١) .

ولا شك أن التحالف مع السيد ماجد من أجل القضاء على تجارة الرقيق على الساحل الشرقى الأفريقى سوف تكون له نتائجه الهامة — من وجهة النظر البريطانية — طالما أن هذا التحالف قائم على أساس عدم الأضرار بالشئون المالية لزنجبار . ولا شك أيضاً أنه من الأهمية بمكان أن تدعم الحكومة البريطانية موقفها بالنسبة لهذه المسألة ، فالقوى الأخرى لا تكترث بالغاء هذه التجارة ، بل على العكس من ذلك هى تشجعها فعلا ؛ فالحكومة الفرنسية وممثلوها فى المنطقة مثل الكومودور دى لانجل De Langle

منغمسون فى هذه التجارة ، بل أنه فى عام ١٨٦٧ دفع الفرنسيون ٣٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى لقاء أعداد ضخمة من العبيد دفعها ملاك مزارع القصب فى رينيون(٨٢) Reunion وواضح أن المسألة تحتاج إلى تنسيق للتعاون بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، الا أنه — من وجهة النظر البريطانية — لم تكن هناك أية بادرة تشير الى أن هذا التعاون ستكون له نتائج فعالة(٨٣) .

هــذا بالإضافة إلى أن البرتغاليين ظلوا ينعشون هذه التجارة فى ممتلكاتهم(٨٤) .

وهكذا تبلورت وجهة النظر البريطانية عن ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة من أجل إلغاء هذه التجارة ، وبالنسبة لزنجبار فإنه إذا دفعت الحكومة البريطانية مبلغا يزيد قليلا عن ٤٠٫٠٠٠ ريال سنوياً فان السيد ماجد سوف يوافق على إلغاء تجارة الرقيق ، « كما أنه يمكن تعويض هذه المبالغ عن طريق تخفيض قوتنا البحرية الموكول إليها منع هذه التجارة على الساحل الشرقى الأفريقى » . بل أنه من المناسب جداً — من وجهة النظر البريطانية — دفع مبلغ أكبر للسيدماجد ، فان إلغاء تجارة الرقيق سوف لا يقلل فقط من سيطرته على طول نحو مائة ميل من سواحل البحر الأحمر(٨٥) ، ولكنه سوف تستدعى إعادة نظر كاملة فى قوة العمل التى كانت تزرع القرنفل والسكر فى مزارعه فى زنجبار والتى تمثل نحو $\frac{9}{10}$ دخوله(٨٦) .

وعلى هذا الأساس ، كان على السياسة البريطانية إذا أرادت حقاً أن توقف تجارة الرقيق أن تظهر حسن النية تجاه كل الأطراف المعنية ، أى أنه كان على هذه السياسة أن تقدم للسيد ماجد عرضاً يغريه بالموافقة . ومن أجل ذلك اقترحت حكومة الهند تفويضها لإرسال بعثة برياسة السير وليم كوجلان إلى

كل من مسقط وزنجبار لترتيب مفاوضات بينهما من أجل إعادة النظر فى الاتفاق القائم ــ التحكيم ــ على الأسس الآتية :

(ا) الفصل الكامل فى المصالح والارتباطات بين مسقط وزنجبار .

(ب) أن تدفع حكومة الهند سنوياً لمسقط الإعانة التى كانت تدفعها لها زنجبار .

(جـ) أن توافق كل من مسقط وزنجبار على ارتباطات محدودة لوقف تجارة الرقيق ومنع أعمال القرصنة .

(د) أن تستلم زنجبار تعويضاً من حكومة الهند بالقدر الذى تراه البعثة معقولا كتعويض مناسب عن فقد قوة العمل من الرقيق ، وعلى أن يستمر دفع هذا التعويض لمدة جيل أو جيلين .

(هـ) أن تقع مسئولية هذه الترتيبات مناصفة بين الحكومة البريطانية وحكومة الهند ، لأن حكومة الهند سوف توفر بعض النفقات نتيجة لتخفيض قواتها فى الخليج العربى ، وكذلك لأن الحكومة البريطانية سوف تخفض من حجم أسطولها على الساحل الشرقى الأفريقى . ورأت حكومة الهند أنه طبقا لهذه الترتيبات ، فانه يمكننا أن نوقف تجارة الرقيق فى الشرق ، كما فعلنا فى الغرب ونرضى فى نفس الوقت كلا من زنجبار ومسقط ، ودون أن ندفع كثيراً فى كل هذه الأمور (٨٧) .

ومن وجهة النظر الأخرى ، فانه هناك فى زنجبار قوة عمل حرة لا بأس بها من السكان الأصليين بالجزيرة وكذلك من الرقيق الذين كانوا رعية بريطانية ثم تم تحريرهم ومن المهاجرين من الساحل الأفريقى والجزر المجاورة ومن البلاد الأخرى ، وهذه القوة سوف تزداد مع الطلب على العمل ، وخاصة مع الحد من تجارة الرقيق . وقد أشار الجنرال رجبي Rigby فى تقرير له

فى عام ١٨٦٠ إلى أنه قد حدثت زيادة كبيرة فى النشاط التجارى فى زنجبار وفى إنتاجها الزراعى بعد الغاء تجارة الرقيق فى الخليج العربى والبحر الأحمر . « ونحن اذا قضينا على القرصنة فى الخليج الفارسى (العربى) فان الرؤساء القائمين بتجارة الرقيق اذا ما سلبناهم من أعمالهم البحرية ، فانهم سوف يشتغلون فى الأعمال التجارية المشروعة »(٨٨) .

وقد أوضحت حكومة الهند أن مسألة تدخل الحكومة البريطانية لمنع تجارة الرقيق على الساحل الشرقى الأفريقى من المسائل الاستعمارية ، ولذا فانه من المعقول أن تدفع حكومة الامبراطورية لا توابعها ـ حكومة الهند ـ الإعانة لسلطان زنجبار(٨٩) .

وهنا ثار جدل بين حكومتى بريطانيا والهند بالنسبة لمسئولية كل منهما عن هذه المسألة ، وأبرزت حكومة الهند وجهة نظرها فى أنه « لا شك أن الالتزام الذى التزمت به بريطانيا بالنسبة لمنع تجارة الرقيق فى كل أجزاء العالم هو مظهر جديد دخل حديثا فى الدبلوماسية فى تلك البحار الهندية ، وإدارة ذلك كله هو داخل فى نطاق دبلوماسية الامبراطورية التى تشرف عليها وزارة الخارجية » .

ورغم تلك الأسس المقنعة ، فهناك وجهة النظر الأخرى بالنسبة لمستقبل العلاقات مع الرؤساء والحكومات فى تلك المناطق . ولا شك أن نقل إدارة تلك المناطق إلى وزارة الخارجية البريطانية سوف يعفى حكومة الهند من مشكلات ضخمة ، إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة ، إذ يجب أن تستعد وزارة الخارجية كى يمكنها التعرف والفهم الواضح والصحيح لطبيعة العلاقات القائمة وجذورها التاريخية .

ولا شك أن العلاقات القائمة بين الحكومة البريطانية وبين مسقط وزنجبار وكل الرؤساء الأصغر على ساحل الخليج العربى كانت تنظمها

معاهدات وارتباطات وقعها عن الجانب البريطانى ضباط بريطانيون باسم حكومتى الهند وبومباى .

وهنا تبرز مسألة الخلاف بين مسقط وزنجبار كثير لمسألة نقل إدارة تلك المناطق من تبعيتها لحكومة الهند إلى التبعية المباشرة لوزارة الخارجية البريطانية ، فإنه كما قلنا ونتيجة لتحكيم كاننج ارتبط السيد ماجد بأن يدفع لأخيه السيد ثوينى إعانة سنوية ، وضمنت حكومة الهند دفع هذه الإعانة ، فإذا ما نقلت إدارة تلك المناطق إلى حكومة الامبراطورية ، فهل ستوافق « حكومة جلالة الملكة على هذا الضمان وتعمل على تنفيذه ، وتدفع من خزانة الامبراطورية إذا لزم الأمر ؟ ومن ناحية أخرى ، فهل تستطيع حكومة الهند أن تدفع هـــذه الإعانة دون أن تنبس ببنت شفة كالقيام بالمفاوضات والإجراءات الأخرى الأكثر عنفا لتصحيح الأوضاع من وجهة نظرها ؟ » وأضافت حكومة الهند موضحة وجهة نظرها . « فالعلاقات القائمة مع جنوب الجزيرة العربية ومع الخليج الفارسى (العربى) لها أهميتها بالنسبة لحكومة الهند ، فهى تتمشى مع سياستها بالنسبة لالغاء القرصنة فى البحار الهندية ،وقد وجدنا حليفا معاونا فى هذا العمل هو السيد سعيد والد السيد ثوينى والسيد ماجد والذى حكم عمان أكثر من أربعين عاما ، وكان هو نفسه تاجرا كما كان حاكما ، وكانت له سفن لها معاملات تجارية مع كلكتا وموانى غربى الهند . والعلاقات التجارية للجزيرة العربية والخليج الفارسى (العربى) هى كلها مع الهند ، ومن الصعب اجبار ذوى المصالح أو الذين لهم قضايا وشكايات بالنسبة لهذه التجارة أن يرفعوا وجهات نظرهم إلى وزارة الخارجية فقط حتى يتسنى النظر فيها . وبالنسبة لهذه النقطة ، ونتيجة للمعاهدات القائمة مع الهند ، فإنه يبدو ضروريا ان تكون إدارة علاقاتنا مع هذه البلاد عن طريق ضباط تعينهم الهند وتكون على صلة بهم »[٩٠] .

ولا شك أنه كان هناك نوع من التضارب والتداخل فى الإدارة البريطانية

لتلك المناطق ، فرغم وجود مشكلات سياسية وبصفة خاصة فى علاقات مسقط بزنجبار منذ وفاة السيد سعيد، فقد كانت هناك خمس سلطات منفصلة عن بعضها ومتصلة اتصالا وثيقا بهذه المشكلات ، فكان هناك القنصل البريطانى فى زنجبار والتابع جزئيا لوزارة الخارجية وجزئيا لوزارة الهند، وكان هناك المقيم البريطانى فى بوشير والتابع لوزارة الهند ، ثم المقيم السياسى والقنصل العام فى « العربية التركية » والتابع جزئيا لوزارة الهند وجزئيا لوزارة الخارجية ، ثم الوزير المفوض فى طهران والتابع كلية لوزارة الخارجية . ولا شك أنه وسط هـــذه الظروف ، كان من الصعب تلافى التضارب فى السلطة ، وأوضح السير كى J.W. Kaye فى أول يوليو ١٨٦٨ أن « الصراع القائم حالياً بين مسقط وزنجبار سوف يزيد من هـذا التضارب فى السلطة ، ويبدو أن هناك حالة من التعقيدات فى الأمور التى تتجه من سيء إلى أسوأ ، لأن كلا من زنجبار ومسقط سقطت كثيراً فى الديون ، وأنه يجب على الحكومة البريطانية أن تتخذ سياسة أكثر ثباتاً تجاه حكام زنجبار ومسقط وفارس، إلا أننى لا آمل كثيرا أن تحل هذه المشكلات طالمـا أن العمل الدبلوماسى للحكومة البريطانية تحكمه إدارتان مختلفتـان وعن طريق ممثلين يتبعون لسلطات مختلفة» ، وأضاف السير كى J.W. Kaye أنه لا يوجد شيء أسوأ من جعل إدارتين منفصلتين تعملان عملا واحداً ، وبالنسبة لهذه الحالة فهما وزارة الخارجية ووزارة الهند ، فهناك اتجاه من كل منهما إلى إلقاء المسئولية على الأخرى ، ولتحويل أية مسألة معلقة إلى الطرف الآخر . وهكذا يضيع الوقت نتيجة لتحويل الموضوعات من طرف لآخر . وتبدو واضحة أهمية وضرورة اتخاذ الإجراءات التى تضمن عدم التعارض والتداخل بين الإدارتين كما يجب أن يتبع المقيمون فى زنجبار ومسقط وفارس لسلطة واحدة ، ولكن المشكلة هل يتبعون لوزارة الخارجية أم لوزارة الهند .

وقد اختلفت وجهات النظر بالنسبة لهذه المسألة ، وكان رأى وزارة الهند هو أنه يجب أن تعطى السلطة الكاملة لحاكم بومباى كى يعيد ترتيب العلاقات المستقبلة بين مسقط وزنجبار وفارس وأنه اذا تم ذلك فان إدارة العلاقات المستقبلة مع هذه الدول يجب نقلها الى وزارة الخارجية طالما أن السفارة فى فارس تتبعها ، الا أنه فى الوقت الحاضر « فانه يجب على السفارة فى فارس — فى كل الأمور ذات الصلة بفارس والخليج والدول المتاخمة — أن تبحثها مع وزارة الهند . ويجب أيضاً تكوين قوة بحرية منفصلة - كما اقترحت حكومة الهند — لإدارة الخليج ، على أن تكون هذه القوة تحت اشراف حكومة بومباى »(٣٩) .

ومع نهاية عام ١٨٦٩ ، عقد مؤتمر خاص فى وزارة الخارجية البريطانية لبحث مسألة تجارة الرقيق الشرقية ، ومثل السير جون كى وزارة الهند ، وحضر ممثلون أيضاً عن وزارة المستعمرات والادميرالية والخزانة . وفى ٢٤ يناير قدم هذا المؤتمر تقريراً لايرل أف كلارندون Earl of clarendon وزير الدولة للشئون الخارجية فى ذلك الوقت . وفى المقطع الثمانين من هذا التقرير جاء الآتى « ...ونحن الآن نعتقد أنه يجب إبراز أن القنصل فى زنجبار مسئول مسئولية كاملة - بالاضافة إلى أعبائه الأخرى — عن إلغاء تجارة الرقيق فى المنطقة، ولذا يجب وضع الترتيبات المناسبة لاقتسام نفقات القنصلية فى زنجبار وتوابعها مناصفة بين الخزانة الامبراطورية والخزانة الهندية .

هذا ماكان من أمر السياسة البريطانية بالنسبة لادارة تلك المناطق ، وماتمخضت عنه المباحثات بين الأطراف المعنية بحيث لايحدث التعارض أو التداخل بين السلطات المختلفة والمسئولة عن هذه المناطق .

أما بالنسبة لعلاقات مسقط بزنجبار، وموقف بريطانيا من هذه العلاقات فاننا رأينا كيف أن بريطانيا كى تحافظ على الوضع الراهن فى المنطقة ، فإنها

نظمت الأمر فى النهاية على أن تدفع الاعانة السنوية إلى مسقط عن طريق المقيم السياسى ، على أن تستعوض مرة أخرى من سلطان زنجبار ، أى أنه فى الواقع ودون ما نظر إلى هذه الشكليات، ظلت زنجبار تدفع الاعانة إلى مسقط. وظل الحال كذلك حتى عام ١٨٦٨[٩٢] ، حين قامت ثورة فى عمان ، انتقل بعدها الحكم إلى عزان بن قيس ، وهو ينتمى إلى فرع آخر من فروع أسرة بوسعيد غير الفرع الذى ينتمى إلية سعيد بن سلطان ، فكان ذلك حجة قوية للسيد ماجد كى يقطع المعاش أو الاعانة السنوية لمسقط[٩٣] ، والتى كان يدفعها عن طريق المقيم السياسى . وقد دعم الانجليز موقف السيد ماجد فى هذا الصدد حينما اعتبروا هم أيضاً أن عزان بن قيس هذا مغتصباً للسلطة .

إلا أنه فى عام ١٨٧١ استولى السيد تركى بن سعيد على السلطة فى مسقط، واعترف به الانجليز سلطاناً شرعياً عليها .

إلا أن الترتيب القديم الخاص بالاعانة السنوية المستحقة لمسقط من زنجبار لم يعد ثانية . وقد قام السيد تركى بمحاولة فاشلة مع زنجبار لاستعادة الاعانة السنويه طبقاً لتحكيم ١٨٦١ . وفى الواقع فانه لم تكن لدى زنجبار أسانيد قوية ترتكن عليها فى رفض دفع الاعانة طبقاً لتحكيم ١٨٦١ .

وكانت حكومة الهند قد دفعت لحكومة مسقط ما بين عامى ١٨٦١و١٨٦٨ مبلغ ١٩٠٫٨٥٠ ريالا ، واستعادت منها ١٥٨٫٠٠٠ ريال فقط من زنجبار، واعتبر الباقى وهو ٣٢٫٨٥٠ ريالا كدين على زنجبار[٩٤] وفى أكتوبر من عام ١٨٧٢ ، كانت حكومة الهند غير راضية تماماً بالنسبة لمسئولياتها بالنسبة لهذا الموضوع .

وفى محاولة لوضع قواعد ثابتة بالنسبة لهذه المسألة ، أرسلت الحكومة البريطانية سنة ١٨٧٢ بعثة برئاسة السير فرير Barthle frere يساعده المستر بادجر Badger المستشرق المتخصص فى تاريخ عمان ، وكان على فرير

أن يعقد معاهدة مع كل من سلطان زنجبار وسلطان مسقط لالغاء تجارة الرقيق . وقد توقفت البعثة فى روما - وهى فى طريقها إلى زنجبار - وأقنع السير فرير البابا بالتعاون مع بريطانيا فى سياسة الالغاء بالرغم من أن الكنيسة الكاثوليكية لم تكن متحمسة لهذا الأمر مثل الكنيسة البروتستنتية ، وأرسل البابا تعليماته إلى البعثات التبشيرية فى أفريقيا لمساعدة فرير فى مهمته(٩٥) .

أى أن هذه البعثة كانت تمثل فى الواقع اجراء امبراطورياً وتتكلم فى موضوع واحد وهو القضاء على تجارة الرقيق الشرقية . ولتدعيم ذلك ، كانت المفاوضات ضرورية ، ليست فقط مع سلطان زنجبار ، ولكن كذلك مع سلطان مسقط وبقية الرؤساء العرب فى الأقاليم المتاخمة لخليج عدن والخليج العربى ، وكان من الواضح أنه للحصول على التعهدات المطلوبة من كل من سلطان زنجبار وسلطان مسقط ، فانه كان من الضرورى اعفاء سلطان زنجبار من اعانته لمسقط من ناحية ، وضمان دفع قيمة الاعانة بصفة منتظمة لمسقط من ناحية أخرى ، مع دفع كل المتأخرات .

وقد ناقش السير فرير مسألة المتأخرات هذه مع سلطان مسقط ، ثم نقل الموضوع إلى وزارة الخارجية ، وكان دوق أرجيل Duke argyll قد وافق فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧٢ على أن تشارك خزانة الهند بنصف نفقات بعثة السير فرير ، وبجزء من تكاليف إجراءات منع تجارة الرقيق كنتيجة لها . ثم تحددت المسألة بأن تدفع حكومة الهند نصف الاعانة التى تدفعها زنجبار لمسقط تحت شروط تحكيم اللورد كاننج إذا كان من الضرورى إعفاء سلطان زنجبار من دفع تلك الاعانة هذا بجانب دفع نصف النفقات الدائمة لقنصلية زنجبار(٩٦) .

إلا أن السير فرير اصطدم بمعارضة قوية من السلطان برغش سلطان زنجبار فى بداية الأمر ، فقد قال برغش « نحن نود صداقة بريطانيا ، ولكن فيما تطلبه خراب لنا ، وسيثير السكان علينا ، فإذا رأيتم تنفيذ ذلك بالقوة ، فنحن نسلم أمرنا لله ، إذ ليست لنا قوة نعارض بها بريطانيا » .

وحاول السير فرير إقناع السيد برغش بأمرين : الأول إعفاءه من دفع المعاش السنوى لمسقط ، واستعداد الحكومة البريطانية أن تتحمل دفع هذا المبلغ من ميزانيتها . والأمر الثانى إمكان زيادة الضرائب على العاج والصمغ، ولكن برغش أعار هذه المقترحات البريطانية آذاناً صماء . وحينئذ قرر السير فرير استخدام القوة وقامت البحرية البريطانية بمحاصرة سواحل زنجبار ، وتم تفتيش جمرك العاصمة .

ولما شعر السيد برغش بتضييق الخناق عليه ، حاول أن يخفف من الشروط البريطانية ، ولكن لجنة التحقيق البرلمانية البريطانية أجمعت على أن الإلغاء إذا لم يكن شاملا فلن يكون فعالا . وفى أول يونيو سنة ١٨٧٣ ، تمخضت وجهة النظر البريطانية عن استخدام القوة لا لإيقاف التجارة ،لأن ذلك كان يتطلب وقتا طويلا ، وإنما لاجبار السيد برغش على توقيع المعاهده، وقد صحب ذلك تصريح من السير فرير بأن تجارة الرقيق تعتبر من تلك اللحظة عملا من أعمال القرصنة .

وأخيراً لم يعد أمام السيد برغش سوى الاستسلام وتوقيع المعاهدة المعروضة عليه فى ٥ يونيو سنة ١٨٧٣ . ولم يحصل سوى على ترضية بسيطة بخصوص الرقيق للذين يعملون على مراكبه وجواز إعادتهم فى حالة هروبهم إلى أفريقيا(٩٧) . أما المعاهدة فقد نصت على منع تجارة الرقيق بين الموانىء الافريقية ، ومعاقبة السفينة التى تخالف ذلك بالاستيلاء عليها ، ومحاكمة ربانها أمام المحاكم التى خصصتها الحكومة البريطانية لذلك ، كما نصت المعاهدة أيضا على تعهد سلطنة زنجبار بإغلاق أسواق الرق فى السلطنة ، وهذا يعنى ضمنا بقاء التجاره على نطاق فردى ، ثم حماية الرقيق الذين يحررون طبقاً للمعاهدات،وكذلك تعهدت بريطانيا بمنع الهنود من تملك الرقيق أوالاتجار فيه(٩٨) إلا أنه من ناحية أخرى فان هذه المعاهدة لم تتطرق إلى الكلام عن موضوع التزامات زنجبار تجاه مسقط أو إلى تقييد سلطان زنجبار بالوفاء

بارتباطاته تجاهها ، وذلك بالنسبة للاعانة السنوية طبقاً لتحكيم كاننج سنة ١٨٦١ [٩٩] .

وان كان القنصل البريطانى فى زنجبار قد أخبر السلطان بأن مسألة إعفائه من دفع المعاش المستحق لسلطان مسقط قد فات أوانها بسبب طول عناده [١٠٠] .

وإذا كان السير فرير قد واجه تلك المصاعب مع السيد برغش سلطان زنجبار ، فان مهمته كانت أكثر سهولة من السيد تركى سلطان مسقط ، فقد وافق الأخير فوراً على مقترحات فرير ، ووقع معاهدة معه طبقاً لشروط الحكومة البريطانية ، وقد منحه السير فرير باسم حكومته مبلغاً يعادل قيمة إعانة سنوية كاملة من المتأخرات المستحقة له ، والتى كانت تعادل نحو عامين وربع عام طالب بها السيد تركى ، والمدة هى من فبراير سنة ١٨٧١ — وهو تاريخ تولية عرش السلطنة - إلى مايو سنه ١٨٧٣ .

وفى أغسطس ١٨٧٣ ، أرسلت تعليمات إلى المقيم السياسى فى مسقط تقضى بضرورة دفع القيمة المتأخرة الباقية — وهى ٥٠,٠٠٠ ريال — لسلطان مسقط ، وتم دفعها بالفعل .

وقد ثار جدل بالنسبة لبعثة فرير ، وهل تعتبر حكومة الهند مسئولة عن الاجراءات التى قامت بها هذه البعثة ، ورأت حكومة الهند أن وزارة الخارجية تعد مسئولة عن دفع نصف الأربعين ألف ريال التى أمر السير فرير بدفعها على الفور من المتأخرات المستحقة لسلطان مسقط وكذلك نصف ماسوف يدفع دورياً اعتباراً من فبراير سنة ١٨٧٣ ، والقول بأن السير فرير لم يقم بهذه الاجراءات كبعوث من حكومة الامبراطورية ولكن كبعوث من حكومة الهند ، هذا القول لايمكن قبوله ، ويمكن الرجوع إلى الوثائق

البريطانية لتوضيح هذه النقطة ، ففى نوفمبر سنة ١٨٧٢ أصدر اللورد جرانفيل تعليماته إلى السير فرير ، وبعد الموافقة على إعفاء زنجبار من دفع الاعانة السنوية لمسقط طبقاً لتحكيم عام ١٨٦١ قال اللورد جرانفيل للسير فرير : « انك فى الحالات المشابهة مفوض لاعطاء تأكيدات أخرى لسلطان مسقط وأن المبلغ الذى يطلبه سوف يدفع له سنوياً من خزانه بومباى » .

كما أنه فى مذكرة بتاريخ ٢ مايو ١٨٧٣ ، كتب السير فرير بصفته : « المبعوث الخاص لجلالة الملكة إلى زنجبار ومسقط » كتب يوضح وجهات نظره بالنسبة لتسوية مسألة الاعانة المستحقة ، لمسقط فقال « سوف أرفع إلى نائب الملك أن حكومة الهند تؤكد أن إعانة مسقط سوف تدفع بصفة منتظمة مع كل المتأخرات من خزانة بومباى إلى ممثل نائب الملك فى السلطنة ، طالما أن سلطان مسقط لايقوم بأى اعتداء على زنجبار ، ويتمسك هو وخلفاؤه من بعده بالارتباطات التى تعهد بها بالنسبة لالغاء تجارة الرقيق » . وقد أرسلت هذه المذكرة إلى حكومة الهند وحكومة بومباى وإلى وزارة الدولة للشئون الخارجية فى لندن .

وقد كتب السير فرير فى ٢ مايو ١٨٧٣ إلى وزارة الخارجية يطلب اتخاذ قرار من جانب الحكومة البريطانية بالنسبة لإعانة مسقط المستحقة من زنجبار وأشار السير فرير فى خطابه إلى أنه إذا تمت الموافقة على الاجراءات التى قام بها « فانه يجب تنفيذها فوراً ، مع تأكيد سريع بدفع كل المتأخرات إلى سلطان مسقط ، الذى تأثر حكمه كثيراً نتيجة لحاجته إلى المال » .

وفى ٩ يونيو سنة ١٨٧٣ طلبت حكومه الهند من المقيم السياسى فى مسقط أن يخبر السيد تركى أنه « مما يسر نائب الملك والحاكم العام أن يضمن لسموك الاعانة السنوية المستحقة على زنجبار من ٤٠٫٠٠٠ ريال مع دفع المتأخرات منذ تاريخ تولى سموك عرش مسقط فى فبراير ١٨٧١ » .

إلا أن حكومة الهند رأت بعد ذلك أنها قد تورطت فى دفع هذا المبلغ وأنه من اختصاص حكومة الامبراطورية . وقد أرسلت حكومة الهند بالفعل خطاباً إلى وزير الدولة فى ٩ يرنيو ١٨٧٣ بأنه « من المعلوم أن ما يدفع للسيد تركى لن يستعاد مرة أخرى من رنجبار ، ولذا فان نصف هذه الأموال غير المستعادة يجب أن تتكفل بها حكومة الامبراطورية » .

وقد أرسلت صورة الخطاب السابق إلى وزارة الخارجية فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٧٣ ، ولم تثر أى انتباه ، رغم أن دوق أرجيل نفسة أضاف إلى الخطاب أنه « لا يعتبر أن هذا الأمر محل شك ، وأنه من المفهوم أنه تقرر من أول الأمر أن النفقات يجب اقتسامها بين خزانة الامبراطورية وخزانة الهند(١٠١) .

ويتضح مما سبق مقدار التداخل وعدم التنسيق فى الأعمال المختلفة بين حكومتى الامبراطورية والهند وعلى حد قول السير جون كى « أننى الآن لا آمل كثيراً أن تحل هذه المشكلات طالما أن العمل الدبلوماسى للحكومة البريطانية تحكمه إدارتان مختلفتان وعن طريق ممثلين يتبعون لسلطات مختلفة »(١٠٢) .

إلا أنه من وجهة النظر الأخرى فانه منذ عام ١٨٧٣ استمر دفع هذا المبلغ لسلطان مسقط من خزانة بومباى . فالحكومة البريطانية إذا حرصا منها على تهدئة الأحوال فى الخليج العربى ، ووضع أعمال القرصنة من جانب رعايا سلطان مسقط ، وكذلك لمعاونته فى دفع إيجار ميناء بندر عباس إلى فارس ، والذى أوضحنا أن سلطان مسقط كان قد استأجره منها منذ عام ١٨٥٥ ، وكذلك حتى يستطيع سلطان مسقط مواجهة القوى الوهابية ، وكذلك لنيل موافقة كل من سلطان زنجبار وسلطان مسقط على إلغاء تجارة الرقيق فى ممتلكاتهما ، لكل هذه الأمور تكلفت بريطانيا بدفع

٤٠,٠٠٠ ريال سنوياً لسلطان مسقط ، وهى المعاش المستحق له من سلطان زنجبار طبقاً لتحكيم كاننج سنة ١٨٦١ .

ولا شك أن تكفل بريطانيا بدفع هذا المبلغ السنوى لسلطان مسقط ، أدى إلى قطاع الصلات بين اقليمى السلطنة السابقة التى أقامها السيد سعيد بن سلطان — والتى كانت تضم زنجبار ومسقط معاً . مما قضى على أى أمل فى إمكان ضم الاقليميين ، وإقامة تلك السلطنة الافريقية الآسيوية مرة أخرى ، مما مهد فى النهاية لإمكان بريطانيا فرض سيطرتها ووصايتها على القسمين .

المراجـــع

(١) Coupland, East Africa and its Invaders. p. 6.

(٢) د . جمال زكريا قاسم — دولة بو سعيد فى عمان وشرق أفريقيا ص ٢٥٦ .

(٣) India Offico Library. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. Memo. by W. M. S. Eastwick, July 15, 1868 P. 5.

(٤) د . جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٢٥٤ .

(٥) I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. Zanzibar, Mascat and Persia. Memo hy Plitical Secretary. J. W. Kaye. July lst. 1968. P. 3.

(٦) د . جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٢٥٤ — ص ٢٥٥ .

(٧) Burton, Zanzibar, City & Coast Vol. 1., p.p. 307 — 308.

(٨) د . جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٢٥٧ .

(٩) I.O.L. Political & Secret Dep. P. 5. E. A. Confidential. Memo. by W. M. S. Eastwick. July 15, 1868.

(١٠) د . جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٢٥٧ .

(١١) د . صلاح العقاد — زنجبار ص ١١٨ — ١١٩ .

(١٢) Aitchison, G. U, A. Collection of Treaties Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries. Vol. NI p.p. 229—230.

(١٣) ل . و . هولنجزوث — زنجبار — ترجمة وتعليق د . حسن حبشى ص ١٣ .

(١٤) Lyne, Robert Nunel, Zanazibar in Contemporary Times, p. 49.

(١٥) Aitchison C. U. op. cit. p. 230.

(١٦) I. O. L. Political & Secret & Dep. B 2. Confidential.

Memo. by W. M. S. Eastwick, July 15, 1868. p. 5.

(١٧) د. جمال زكريا قاسم. المصدر السابق ص ٢٥٨ .

(١٨) د. صلاح العقاد . المصدر السابق ص ١١٩ .

(١٩) Lyne, op. cit. p. 52.

(٢٠) د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ١١٩ .

(٢١) Colomb, R, N. Slave Catching in the Indian Ocean. P. 119.

(٢٢) C. U. Aitchison, op. cit. p. 250.

(٢٣) Coupland, op. cit. d. 15.

(٢٤) د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ١٢٠ .

(٢٥) Coupland, op. cit. p. 20.

(٢٧) د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٢٨) ل . و . هولنجزوث — زنجبار — ترجمة وتعليق د . حسن حبشي ص ١٣ .

(٢٩) د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ١٢١ .

(٣٠) Russel (Mrs Charles, E. B.) General . Rigby, Zanzibar and the Slave Trade p. p. 159—160.

(٣١) د . جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٢٦٣ .

(٣٢) Lyne op. cit. p. 37.

(٣٣) د . جمال زكريا قاسم — المصدر السابق ص ٢٦٤ — ٢٦٥ .

(٣٤) I. O. L. Political & Secret Department. B. 8 Memo. on the Turkish Claim to Sovereignty over the Eastern shores of the Red Sea and the whole of Arabia, and on the Egyptian Claim to the whole of the Western shores of the same

Sea, inclnding the African Coast from Suez to Cape Guardafui, printed for the use cf the F. O- Hertzlet. March 10, 1874 ·

(٣٥) I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential Memorandum by Captain W, M. S. Eastwick. July 15, 1868. p, 6.

(٣٦) Aitchison, op cit. Vol. XI p. 225.

(٣٧) I. O. L. B. 2 Memo, on Muscat and Zansibar Affairs. H. B. Frere, Jvly 20, 1868 p. 1.

(٣٨) Aitchison, p. 225.

(٣٩) Golomb, R. N. op. cit. p. 119.

(٤٠) I. O. L. B. 2. Memo, by Captain W. M. S. Eastxick July 15, 1868. p 6.

(٤١) Aitchison Op. cit. p. 75.

(٤٢) د. صلاح العقاد — المصدر السابق ص ١٣٠ .

(٤٣) I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidental Zenzibar, Muscat and Persia: Memo by Political Secretary J.W. Kaye. July Ist 1868. p. 1.

(٤٤) I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. Memo. Zenzibar, Arabia and the Persian Gulf. H. T. Princep 1. O. July 15, 1368, p. 3,

(٤٥) I. O. L, Political & Secret Secret Dep. B· 2. Confidential. Memo. on the drafts of despatches regarding the affairs of Muscat & Zanzibar. H. T. Frere. July 15, 1868. p, p. 1—2.

(٤٦) I. O. L Political & Secret Dep. B. 2. Confidcntial, Zanzibar, Muscat and Persia. Memo by pelitical Secretary. J. W. Kaye' July Ist. 1868. p. 1.

(٤٧) I. O. L. Political & Secret Dep. B. S,

Confidential. Memo. by W. M. S. Eastwick, July 1?, 1868, pp. 6 - 7,

I. O. L, Political & Secret dep B. 2. (٤٨)
Confidential Zanzibar, Muscat and Persia. Memo. by Political Secretary. T. W. Kaye. Juiy 1st: 1868 p. 2,

I. O. L. Politicol & Secret Dep B 2. (٤٩)
Confidential. Memo. by W. M. S. Eastwick, July 15, 1868. p. 6.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. (٥٠)
Confidential. *Zanzibar*, Muscat and Persia. Memo by Political Secretary. J. W. Kaye. July ist. 1868; p, 2.

I. O. L, Political & Secret Dep. B. 2. (٥١)
Confidential. Memo, on the drafts of despatches regarding the affairs of Muscat & Zanzibar, H. B. Frere, July 15, 1868. p. 2.

I, O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (٥٢)
Memo. Zanzibar, Arabia and the Persian Gulf. H. T, Princep I. O. July 15, 1868. p. 4.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential, (٥٣)
Memo. on Muscat and Zanzibar Affairs. H. B. Frere. July 20, 1868, pp. 8 - 9.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidentlal. (٥٤)
Memo. Zanzibar, Arabia and the Persian Gulf. H. T. Princep. I O., July 15, 1868, pp. 3 - 4.

I. O. L Political & Secret Dep. B, 2. (٥٥)
Confidential Memo. Zanzibar & Muscat. F. Cunie. July 24, 1868. p. 1.

(٥٦) د . صلاح العقاد ـــ زنجبار ص ١٢٨ .

I. O. L. Political & Secret Dep. B, 2. Confidential (٥٧)
Memo. Zanzibar, Arabia and the Persian Gulf. H. T. Princep. I. O. July 15, 1868. p. 4.

Lyne, op, cit. p. 45. (٥٨)

I. O. L Political & Secret Dep. B. 2. Confidentiel (٠٩) Zanzibar, Muscat and Persia. Memo, by Political Secretary. J. W. Raye. July 1st. 1868. d. 4.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidetial. (١٠) Memo. Zenibar, Arabia and the Persian Gulf. H. T. Princep, I. O. July 15, 1868, p. 5.

I. O. L. Potitical & Secret Dep. B. 2. Confidential. (١١) Zanzibar, Muscat and Persia. Memo by Political Secretary J.W. Kaye. July 1st. 1868, p. 3.

I.O.L. Political & Secret Library. B. 2. Confidential, (١٢) Memo, Zanzibar, Arabia and the Persian Gulf. H. T. Princep. I. O. July 15, 1868. pp. 4 - 5.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2, Confiential (١٣) Zanzibar, Kuscat and Persia. Memo. by political Secretary. J.W. Kaye. July 1st. 1868. pp. 3—4.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential (١٤) Memo, Zanzibar, Arabia and the persian Gulf. R. T. princep. I. O. July 15, 1868. p. 5.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. (١٥) Confidential. Memo, on the drafts of despatches regarding the affairs of muscat & Zanzlbar. H. B, Frere, July 15, 1868. p. 7.

I. O. L, Political & Secret Dep. B 2 Coafidential (١٦) Memo. Zanzibar, Arabia and the Persian Gulf H. T. princep. I. O., July 15, 1868 d. 7,

I. O. L. Politieel & Secret Dep. B. 2. (١٧) Confidential. Memo on the Drrfts of Despatches regarding the affairs of Muscat & Zanzibar, H. B. Frere, July 15, 1868. pp 5—6.

I. O. L. Political & Secret Dep, B. 2. (٦٨) Confidential. Memo, on the drafts of despatches regarding the affairs of Muscat & Zanzibar. H. B. Frere. July 15, 1868, p. 7.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential: (٦٩) Memo. Zanzibar, Arabia and the persian Gulf. H. T. princep, I. O., July 15, 1868. d, 6.

I. O. L. Political and Secret Dep. B. 2. (٧٠) Gonfidential, Persian Gulf, Muscat and Zanzibar G. C. July 17, 1868. p. 4.

I. G, L. Political & Secret Dep. B. 2. C nfidential. (٧١) Zanzibar, Muscat and persia. Memo. by political Secretary. J. W. Kaye. July lst. 1858. p. 4.

I. O. L. Popitical & Secret Dep. p. 2. (٧٢) Confidential. Memo. on the drafts of despatches regarding tho affairs of Muscat & Zanzibar. H. B. Frere. July 15, 1368.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (٧٣) Memo. by W. M. S. Eastwick, July 15, 1868. p. 7.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (٧٤) Zanzibar, Muscat and Persia Memo. by politlcal Secretary. J.W. Kaye. July lst 1868 p. 4.

I. O. L Political & Secret Dep. B. 2. Confidential. (٧٥) Memo. Zanzibar, Arabia and the persian Gulf. H, T. princep I. O. July 15, 1878. pp. 6- 7.

I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2, Gonfidential (٧٦) Memo, Persian Gulf, Muscat & Zanzibar; G, G, July 17, 1868. p. 5.

(٧٧) د . صلاح العقاد – زنجبار ص ١٢٨ ،

I. O. L. political & Secret Dep. B. 2, (٧٨)
Confidential. Memo, persian Gulf; Muscat & Zenzibar, G. C. July 17, 1868. p. 5.

G. L. Sulivan; R. N, & how Chasing. In Zanzibar (٧٩)
Waters and on the Eastern Cost of Africa p. 57.

I. O. L. political & Secret Dep. B. 2, (٨٠)
Confidential: Memo. peasian Gulf, Muscat ond Zenzibar; G. C. July 17, 1868.

I. O. L, political & Secret Dep. B. 2, Confidential. (٨١)
Zanzibar, Muscat and Persia. Memo by political Secretary, J,W. Kaye. July lst, 1868, pp, 2—3.

I. O. L. political & Secret Dep, B. 2. (٨٢)
Confidential. Memo, persian Gulf, Muscat and Zanzibar. G. C, July 17, 1868 p, 5,

I. O. L. political & Secret Dep, B. 2. Confidential, (٨٣)
Memo, by W, M. S, Eastwick July 15, 1868, p. 7.

I. O. L. political and Secret Dep, B 2. Confidential. (٨٤)
Memo, Persian Gulf, Musoat and Zanzibar. G. C. July 17, 1868, p, 8,

I. O. L. politicol & Secret Dep, B. 2, (٨٥)
Confidential, Memo, on the drafts of despatchcs regarding the affairs of Muscat & Zanzibar, H. B. Frere, July 15, 1868, p,. 2

I. O. L. political & Secret Dep, B. 2, Confidential. (٨٦)
Memo, by W, M, S, Eastwick; July 15, 1868, p. 8

I. O. L. Political & Secret Dep, B. 2, Confidential, (٨٧)
Memo, oh the drafts of despatches regarding the affairs of Muscat & Zanzibar, H, B Frere July 15, 1868, pp, 2-3,

(٨٨) I. O. L. Political & Seeret Dep, 2, Confidential, Memo, by W. M. S. Eastwick, July 15, 1868, p. 8.

(٨٩) I. O. L. political & Secret Dep, B. 2. Zanzibar, Muscat abd persia, Memo, by political Secretary, J, M. Kaye, July 1st, 1868, p. 3.

(٩٠) I. O. L. political & Secret Dep. B. 2. Confidential, Memo, Zanzibor' Arabia and the persian Gulf, H. T. princep, I O. July 15, 1868. pp. 1 – 2.

(٩١) I. O. L. Political & Secret Dep' B. 2. Confidential. Zanzibar, Muscat and Persia, Memo. by Political Seeretary. J. W. Kaye. July 1st. 1868. pp. 1 — 2.

(٩٢) I. O. L. Political & Secret Dep. B. 14. Nemorandum, Mo. 1. Zanzibar Agancy and Consulate Expenses. A. W. M. August 17, 1867. p. 1.

(٩٣) د . صلاح العقاد ـ زنجبار ـ ص ١٢٩ .

(٩٤) I. O. L. Palitical & Secret Dep. B. 14. Memo. No. 1, (See Enclosure in Sir Frere's Despatch to Earl Granirble No: 65 of 1873. p. 211, in Printed Coilection).

(٩٥) د . صلاح العقاد ـ المصدر السابق ـ ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(٩٦) I. O. L. Political & Secret Dep. B. 14. Memo. No. 1. Zanzibar Agency and Consultate Expenscs. A. W. M. August 17, 1878. p. 2.

(٩٧) د . صلاح العقاد ـ المصدر السابق ـ ص ١٥٨ ـ ١٦٠ .

(٩٨) Aitchison, C.U. A. Collection of Treaties, Engagements and Sands relating to India and Neighbouring Countries. Vol. XI, p. 231.

(٩٩) I. O. L. Political & Secret Dep· B· 14 Memo. No. 1. Zanzibar Agency and Consulnte Expenses. A. W. M. August 17,1868

(١٠٠) د . صلاح العقاد ـ المصدر السابق ص ١٦١ .

(١٠١) I. O. L. Political & Secrct Dep· B. 14. Memo. Xo. 1 Zanzibar Agency and Gonsulate Expenses. A. W. M. August 1/, 1876, pp. 2—4.

(١٠٢) I. O. L. Political & Secret Dep. B. 2. Confidential Zanzibar, Muscat & Persia. Memo: by Political Secretary J. W. Kaye, July 1st 1868 p. 2.